مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التقرير السنوي

2018

www.bayancenter.org

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التقرير السنوي

2018

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف

- المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.
- تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.
- تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

- تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.
- إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.
- إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

الإصدارات

مقترح لتطوير الخطوط الجوية العراقية .. التجربة التركية أنموذجاً

تتعرّض شركة الخطوط الجوية العراقية لانتقادات كثيرة بسبب الإهمال وسوء الإدارة، واستمرار التراجع في جودة الأداء والخدمات. وباتت السمة المعروفة عنها أنها لا تلتزم بالموعد، وتتأخر دائماً أو تلغي رحلاتها دون سابق إنذار؛ مما يسبّب ضرراً بمصالح المسافرين؛ وهذه الأمور وغيرها دعت الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران إلى فرض حظر على دخول الطائرات العراقية في المجال الجوي الأوروبي؛ لعدم توافر معايير سلامة الملاحة الجوية؛ لذا فإن عودة "الأجنحة الخضراء" إلى مكانتها المرموقة يحتاج إلى معرفة ما حصل لمثيلاتها في الدول الأخرى وكيف تغلبت على مشكلاتها، وحققت تطوراً كبيراً، وستأخذ هذه الورقة التجربة التركية كمثال لهذا التطوّر.

من يتابع الكيفية التي تطورت من خلالها الخطوط الجوية التركية التي حققت نجاحات متتالية في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، عليه أن يعرف كيف عانت من الفشل وسوء الإدارة في السابق. وفي حين كانت الخطوط الجوية التركية تمتلك 65 طائرة في عام 2003، منها 11 طائرة غير صالحة للطيران، فقد بلغ عددها 328 طائرة نهاية عام 2017 برحلات منظمة إلى (302) من الوجهات.

مجلة دراسات البيان

تتّجه الدراسات والبحوث في عالم اليوم نحو موضوعات تمسّ قضايا عملية بعينها، بعيداً عن الإسهاب في التنظير الأكاديمي شديد النخبوية، الذي يهمّ فئات محددة في الوسط العلمي. وإذ يصدر مركز البيان للدراسات والتخطيط العدد الثالث من مجلة دراسات البيان، يؤكد التزامه بأن تكون نتاجاته العلمية، ومخرجاته متوافقة والمنهج العلمي الرصين، وفي الوقت عينه قريبة من متطلبات المجتمع، وحاجاته الأساسية، ومشكلاته التي تنتظر الحل.

وتقدّم مجلة دراسات البيان في هذا العدد جملةً من البحوث التي استوحاها كاتبوها من عمق القضايا التي يعيشها العراق بعد انفتاحه على العالم، ضمن نظامه الديمقراطي الحرّ، وفضاء العولمة التي وافرت فرصاً بقدر ما شكلّت تحدياً على الصعد السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

حصاد البيان

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن؛ مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بين الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءً أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أم في إضافة هوامش على بعض المتون، أم في مراجعة الأصول دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمة دالة على أهمية هذه الرفقة.

كتاب: مستقبل النفط العراقي

لم تكن الأزمة المالية التي ظهرت في العراق بالعام 2014 بعد سقوط مدينة الموصل وانهيار أسعار النفط متوقعة من قبل صانعي السياسة، إذ لم يكن هؤلاء السياسيون على استعداد للتعامل مع التداعيات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد؛ فعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققته القوات الأمنية في حربها ضد داعش الإرهابي بعد ثلاث سنوات، بيد أن التحديات الاقتصادية ما تزال قائمة؛ ويمكن القول إن بإمكان العراق مواجهة تحديات أكبر وأصعب إذا لم يلتفت إلى احتياجات البلاد لإعادة الأعمال والعمالة، لكن تحقيق الاستقرار المالي في مناخ ما تزال فيه أسعار النفط متقلبة يعدُّ كفاحاً شاقاً؛ وعليه سيحتاج العراق لتبني نظرة شاملة لسوق الطاقة وفهم الكيفية التي يتلاءم معها البلد.

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء في الاتجاهات والتحولات الأخيرة داخل صناعة الطاقة العالمية؛ بحيث يمكن لصانعي السياسة أن يستبقوا التحديات المستقبلية بنحوٍ أفضل ويتكيّفوا بطريقة استراتيجية وليست رجعية. ويتناول البحث كذلك الكيفية التي يمكن من طريقها تحديث الآلية التي تعمل بها صناعة النفط في العراق؛ لجعلها فرصة مثمرة للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك تعديل الشروط التعاقدية، وإعادة تشكيل شبكة الاستيراد والتصدير. ومن المهم أيضاً فهم التطورات التكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية التي سيكون لها تأثير كبير على استهلاك النفط على مدى العقدين المقبلين.

كتاب: التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط
الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام

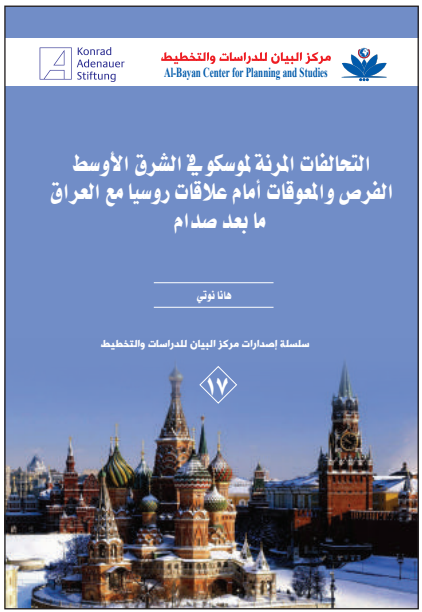

تسعى روسيا إلى إقامة علاقات أقوى مع العراق منذ بدء ما يسمى بالربيع العربي في عام 2011، وتحرص على بنائها على بقايا ما كان ذات يوم تحالفاً قوياً بين الاتحاد السوفيتي والعراق خلال الحرب الباردة. لقد كان توق الكرملين لمغازلة العراق مدفوعاً باعتبارات أمنية ومصلحة اقتصادية ذكية، فضلاً عن الرغبة في البحث عن مكانة له في المنطقة الأوسع. وفي بعض النواحي، كانت الاستراتيجية الروسية ناجحة من حيث تحسّن التعاون الاقتصادي بين البلدين –ولاسيما في قطاعي الأسلحة والنفط– بنحوٍ ملحوظ منذ عام 2012. ومع ذلك، هناك عوائق واضحة أمام العلاقة الروسية–العراقية تمتاز بدرجة أكبر من العمق والاتساع، وتكون هذه العلاقة خاصة باعتماد العراق الأمني المستمر على الولايات المتحدة، وبعدم الاستقرار في البلد، فضلاً عن التنويع غير الكافي للاقتصادين الروسي والعراقي.

الأوراق البحثية

رأس المال الاجتماعي: الوجه الآخر للصمود المجتمعي (مقاربات نظرية وخيارات تنموية)

وضعت تقارير التنمية البشرية منذ انطلاقتها الأولى عام 1990 الإنسانَ محوراً للتنمية وغايتها، فهي لا تركز فقط على الدخل القومي كونه أحد أهم محاور التنمية، بل تمتد لتشمل قدرات الأفراد، وطاقاتهم، وأدوارهم، ومكامن قوتهم وضعفهم؛ لضمان حياة طويلة، وصحية، وخلاقة، لقد واجهت المجتمعات الإنسانية على اختلاف مراحل تطورها وبناها وأنماط معيشتها مختلف أنواع الأزمات والتحديات الخارجية والمعوقات الداخلية التي أثرت وبأشكال متفاوتة في مسارها التنموي بدءاً بالاقتصاد، والمتغيرات الديمغرافية، والنسيج المجتمعي، وصولاً إلى الكوارث الناجمة عن الفيضانات والزلازل، ومن دون شك أن التأثير الواسع والخطير للنزاعات والأزمات في العراق وما صاحبها من مخاضات عسيرة متلاحقة ولأكثر من ثلاثة عقود تفرض واقعاً يتطلب التركيز على تناول موضوع الصمود بتكثيف الحوارات والمناقشات الجادة في السعي إلى تخفيف الصدمات ودرء المخاطر، ومن خلال تقويم قدرات المجتمع وطاقاته الحيوية ودور رأس المال الاجتماعي في بناء الدولة، وتعزيز التماسك المجتمعي؛ لذا فإن هذه الدراسة تتطلع إلى تحسين فرص الفهم وإثارة الوعي بين جميع شركاء التنمية على المستوى المحلي والوطني والدولي، بأهمية القوة الحيوية الفاعلة للشراكات، والتعاون، والتشبيك، والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء الصمود المجتمعي.

نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق

يعدُّ موضوع التنمية المستدامة من أكثر الموضوعات المعاصرة إثارةً للجدل والنقاش، وبدأ يستحوذ خلال العقدين الماضيين على اهتمام العالم، فعقدت القمم والمنتديات العالمية، ووضعت استراتيجيات، ورسمت سياسات، ونفذت عدّة برامج تنموية.

فالاستدامة فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية، واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة، وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

وتأتي خطة التنمية المستدامة في العراق للعام 2030 لاستكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وهي خطة طموحة شاملة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية، وتضم أهدافاً وغايات عالمية تشمل العالم أجمع ببلدانه المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وتقوم على إحداث تحول خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز، بعالم يسود أرجاءه كافة احترامُ حقوق الإنسان، وكرامته، وسيادة القانون، والعدالة، وعدم التمييز.

موجز ورشة الالتزام بالدستور ضمانة لوحدة العراق ولخياره الديمقراطي

انطلاقاً من أهمية الحوار في حلّ الخلافات الداخلية، وترسيخاً للتجربة الديمقراطية في العراق على أسس سليمة، عقد مركز البيان للدراسات والتخطيط ورشة عمل بعنوان: (الالتزام بالدستور ضمانة لوحدة العراق ولخياره الديمقراطي) يوم السبت الموافق 16 /12 /2017، بمشاركة نخبة من الأساتذة الأكاديميين والمختصين من الوزارات الحكومية. وقد تضمنت الورشة عدداً من الأوراق البحثية تناولت المشكلات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وأشار السادة المشاركون من خلالها إلى أهم الخلافات التي تؤثر على العلاقة بين بغداد وأربيل، وسُبل معالجتها من خلال تشخيص المشكلات، وطرح الحلول العلمية والعملية لها.

وأكد المشاركون ضرورة البدء بحوار موسع في إطار الدستور العراقي، يُطرح من خلال هذا الحوار كل ما يخصُّ مسألة إدارة المناطق المختلف عليها، والمعابر الحدودية، والمطارات، والإيرادات الشهرية فيها، فضلاً عن إدارة الثروات في تلك المناطق، والإشارة إلى قضية الأقليات والترابط الجغرافي في المناطق المختلطة، وكذلك أهمية الشروع بصفحة جديدة مبنية على أساس التفاهمات السياسية والاحتكام إلى الدستور كمرجع أساس في حل الخلافات، وأشار المشاركون إلى ضرورة العمل من أجل وضع استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة على وفق معطيات المرحلة.

في كتابه (التعليم والعلم والأيديولوجيا في أسبانيا بين 1890-1950) يناقش الكاتب الأسباني مانويل كاستيلو تأثير الدكتاتوريات على البحث العلمي والتعليم، وفي خلاصة الكتاب يذكر الكاتب عبارة يمكن تعميمها في كل زمان ومكان، وهي: «ما حدث في أسبانيا من أدلجة للبحث العلمي، وإنتاج المعرفة، كان مشابهاً لما حصل في البرتغال، واليونان، وألمانيا، بل وحتى في بلدان تختلف عن طبيعة أسبانيا الأوروبية كما في العراق وغيره من الدول العربية التي عانت من الديكتاتورية في العصر الحديث. ويحتاج البحث والمعرفة إلى بيئة غير مُقيدة وبعيدة عن الأدلجة السياسية أو الفكرية، وأن يتجرّد الباحث عن السياسة، والدين، والفكر في سبيل إنتاج المعرفة هو ما لا يرغب فيه أي نظام ديكتاتوري».

الممكنات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في محافظة ذي قار

تثير موضوعة التنمية اهتمام الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية في مختلف مجالات الحياة؛ فهي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل معه كونه العنصر الفاعل بها. وفي هذا الإطار تتناول هذه الدراسة محافظة ذي قار بوصفها محافظة غنية في كل شيء –بتأريخها ومواردها–، فهي غنية بمواردها الطبيعية الظاهرة منها والكامنة، فضلاً عن وجود الموارد البشرية التي لم تستغل بالنحو المطلوب؛ مما جعل المحافظة تحتل المراتب الأولى في تراجع مستويات الفقر، والحرمان، والبطالة، والبنى التحتية، والأمية من بين المحافظات الأخرى، وتفتقر إلى البرامج الاستثمارية التي تساعدها في تخطي هذه الصعوبات والمشكلات وتسنُّم مكانة جيدة ومتقدمة في مجال التنمية، وتحقق معدلات نمو عالية في حالة استثمار تلك الإمكانات المتاحة.

الدراسة الوطنية العراقية عن الانتحار

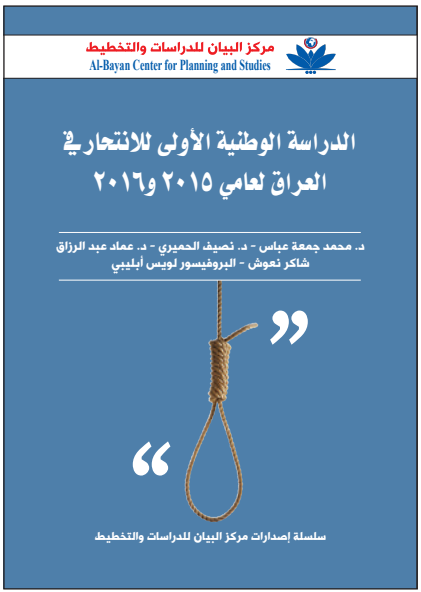

نشرت مجلة الاضطرابات العاطفية Journal of Affective Disorders في كانون الأول 2017 دراسة عن الانتحار في العراق حيث تم تقديم وتحليل بيانات الانتحار لعامي 2015 و2016.

مقدمة: تختلف معدلات الانتحار بلد آخر، وتعدُّ جودة البيانات إحدى أسباب هذا الاختلاف، ولا توجد بيانات وطنية عن الانتحار في العراق، فالدراسة الوطنية العراقية الأولى عن هذا الموضوع هي المبادرة الحكومية التي تديرها وزارة الصحة العراقية، والتي تعد الخطوة الأولى لتطوير سجل وطني للانتحار تستخدم بياناته في الاستراتيجية الوطنية لمنع هذه الظاهرة.

المنهجية: شملت الدراسة 13 محافظة (من أصل 18) في العراق، ولم تُضمَّن المحافظات الثلاث التابعة لحكومة إقليم كردستان، فضلاً عن أن الوضع الأمني في محافظتي الأنبار ونينوى قد حال دون جمع البيانات من هاتين المحافظتين. وقد أرسلت استمارة جمع البيانات إلى جميع مراكز الشرطة في المحافظات الـ 13 حيث مُلئت فيما كان لكل الحالات التي اعتمدت في الدراسة حكم بالانتحار أصدره قاضٍ بعد دراسة تحقيقات الشرطة وتقارير ما بعد الوفاة، أي إن الدراسة حصرت جميع حالات الانتحار حصراً شاملا على وفق المعايير المذكورة آنفاً خلال عامي 2015 – 2016.

أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2015

أثار التدهور الكبير في أسعار النفط الخام في السوق العالمية في الآونة الأخيرة مخاوف الاقتصاديات النفطية ولاسيما الريعية منها واقترابها من حالة الانهيار والإفلاس؛ كونها ربطت مصير اقتصادياتها بمورد النفط؛ مما جعلها تدفع الثمن باهظاً مقابل تلك السياسات وجاءت المخاوف أكثر حدة في الاقتصاديات التي اعتمدت النفط مورداً وحيداً لموازناتها السنوية، ومصدراً أساسياً من المصادر المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

وفي العراق يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي وما زالت تؤثّر، إذ يعدُّ النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية، والمورد الأساس لتمويل عملية التنمية، فهو يشكل بحدود ثلثي الناتج المحلي الإجمالي و92.2 % من مجموع العوائد المالية الحكومية و98 % من إجمالي الصادرات الكلية؛ لذا فإن ما يتعرّض له هذا القطاع من صدمات في السوق النفطية سينعكس بنحوٍ مباشر على الأنشطة التنموية في الاقتصاد العراقي، وانطلاقاً من ذلك ارتأينا البحث في هذا المجال؛ لتسليط الضوء على الإشكالية المعقدة للاقتصاد العراقي وبيان مدى الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط على مجمل النشاط الاقتصادي.

الإنتاج الزراعي في العراق – مقترحات للنهوض

تُعَدُّ الزراعة عنصراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي وإحدى أهم الموارد في النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث إن عناصر الاقتصاد في كل بلد تتمحور في الأساسات الثلاثة (الزراعة، والصناعة، والتجارة)، فضلاً عن الجوانب الأخرى.

وإن التغيُّرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة –وبوتيرة متسارعة– في العالم تفرض تحديات جسيمة على العراق من حيث مستوى حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية؛ فهذه التحديات تمسُّ العراق في أمنه الغذائي وسياسته، وتنميته الاقتصادية والاجتماعية، والأمن الوقائي.

والاقتصاد العراقي الحالي هو فردي التوجُّه، يقوم على اعتماد النفط كمصدر أساس لنموه؛ وهو –بالطبع– خيار آني لن يؤدي المتطلبات البيئية على المدى البعيد، فالعراق أهمل بقية القطاعات ومنها القطاع الزراعي؛ نتيجة الظروف التي يمرّ فيها العراق، حيث بات في أدنى المراتب المتدنية في الزراعة وانزوى تماماً، وتحوّل على إثر ذلك من بلد زراعي إلى مستورد تقريباً لجميع المنتجات الزراعية، وهذا ما يُثقل كاهل الاقتصاد العراقي ويجعله في حالة لا يحسد عليها.

الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق

يُعد الإصلاح الاقتصادي من مفاهيم الاقتصاد الكلي الحديثة التي شاع استخدامها في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ وذلك نتيجة الاختلالات التي رافقت عملية التنمية الاقتصادية. فالإصلاح الاقتصادي عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد الاقتصادية وتخصيصها سواءً أكانت بشرية أم مادية بغية تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

ولذا سعى العراق بعد عام 2003 إلى تبني وصفات المؤسسات المالية الدولية –صندوق النقد والبنك الدوليين– بهدف الخروج من الأزمة التي اجتاحت اقتصاده، مثل أزمة المديونية الخارجية، وترهل القطاع الحكومي بالبطالة المقنعة، وتوسع ظاهرة البطالة، واتساع الهوة ما بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء؛ مما أجبر النخب السياسية والاقتصادية على قبول برامج الإصلاح الاقتصادي، بيد أن هذا القبول لا يعني بالضرورة نجاح برامج الإصلاح تلك، ولكن لا بدَّ أن يستلزم ذلك القبول، تدابير وإجراءات تتعلق بالكيفية التي ينبغي تطبيقها على وفق مقتضيات تفرضها المصلحة العامة، فضلاً عن نشر ثقافة الإصلاح الاقتصادي مثل الشفافية، ومحاربة الفساد، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية

شهد العراق منذ عام 2003 تحولاً نحو اقتصاد السوق، وهي المهمة الأولى التي عمل عليها أصحاب التغيير، وشُرعت لها العديد من القوانين والبرامج، واتخذت تدابير وإجراءات طالت العديد من المجالات، إلّا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، وسارت العملية عشوائياً ومن دون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة؛ مما أسفر عن فشل اقتصادي كبير على الرغم من تدفق ما يقارب (900) مليار دولار من العائدات النفطية منذ التغيير وحتى الآن، التي تبخرت في جوٍّ من الفساد المالي والإداري دون تحسُّن في البنى التحتية، أو بناء اقتصاد أو خدمات ملموسة، وفي هذا المجال لا بدَّ من الانطلاق من إشكالية مهمة قوامها الإقرار بأن الأزمة الشاملة للاقتصاد العراقي تؤكد ضرورة اعتماد رؤية جديدة للإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات جذرية تعيد هيكلية الاقتصاد كونه اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب، وليس لسياسات مسكنة تعالج قضايا جزئية أو تهدف فقط إلى المواءمة السياسية، بل إصلاح اقتصادي حقيقي يعبر عن حالة كيفية ونوعية أكثر منها حالة كمية تتجسد في تراكمات مادية، ويجب أن يهدف هذا الإصلاح إلى إعادة الدور الريادي للقطاع الخاص وإعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ بما يعزز تنوع قطاعاته، وإيجاد فرص عمل، وتأمين توزيع أكثر عدلاً للدخل، وتنمية الموارد البشرية والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً.

استثمار الغاز الطبيعي في العراق – ضرورة تنموية

يعدُّ الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وهو إحدى ثروات البلاد التي لم تستغل الاستغلال الأمثل ولم تُوظّفْ بما يخدم اقتصاد العراق؛ ويعود ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية، وسوء التخطيط، وعدم التنسيق بين المؤسسات المعنية، وانعدام وجود الاستثمارات.

إن أهمية ثروة الغاز الطبيعي في أي بلد تأتي من كونه مصدراً مهمّاً للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في مختلف القطاعات، وكونه الوقود الأنظف والأقل تلوثاً للبيئة، فضلاً عن كونه مادة أولية للصناعات البتروكيمياوية ولإنتاج المبيدات، وهو يساعد كذلك على نمو ربع الطاقة المستهلكة في العالم.

ويُقدَّر احتياطي العراق من الغاز بـ (137) ترليون قدم مكعب، ويأتي بالمرتبة العاشرة عالمياً، ومن الممكن أن يكون سادس أكبر مورد للغاز العالم إذا ما أُستُثمرت احتياطياته بنحو صحيح، ولم يحظ الغاز الطبيعي بالاهتمام الكافي استثمارياً من قبل الحكومة.

وقد آن الأوان لإعطاء هذا المورد الحيوي قدراً من الاهتمام والتخطيط لمشاريع مستقبلية ولاسيما في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وكمادة أولية لعدد من الصناعات التحويلية وتصدير الفائض منه، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية العربية في هذا المجال كمصر وقطر.

مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق

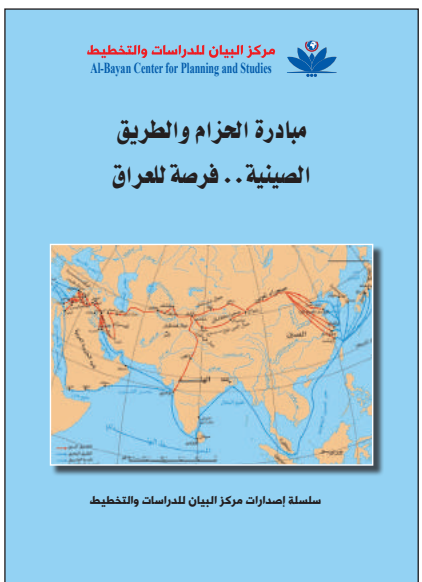

منذ توليه منصبي الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ورئاسة جمهورية الصين الشعبية في العام 2012 عَرف حكم الرئيس (شي جين بينغ) مجموعةً من المشاريع والمبادرات والسياسات بعيدة المدى؛ وقد سعت هذه السياسات ظاهرياً إلى مواصلة النمو الاقتصادي المتصاعد والتنمية في الصين اللذين ارتفعا تحت حكم سلفه (هو جين تاو). ومع ذلك –على عكس هو جين تاو– فإن نهج (شي) للسياسة الداخلية والخارجية عرف مزيداً من الجرأة، منها التوقيع على حملة مكافحة الفساد، والقيود المشددة على المجتمع المدني الصيني، ودعواته لإجراء مزيدٍ من الإصلاحات الاقتصادية في السوق، وتعزيز المؤسسات القانونية، والتأكيد على التطلعات الفردية والوطنية تحت شعار «الحلم الصيني»؛ فكل ذلك يشير إلى أن سياسة الحكومة في ظله تسعى إلى معالجة الضغوط الهيكلية على النظام الاقتصادي والسياسي الصيني التي أصبحت واضحة بنحوٍ متزايد نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أعلن شي جين بينغ مبادرة (الحزام والطريق) التي سبق أن ذكرها في عام 2013 والتي دُوِّنَت لاحقاً في عام 2015 مع وثيقة للسياسة العامة، وتمثل المبادرة إحدى أكثر السياسات الخارجية والاستثمار طموحاً.

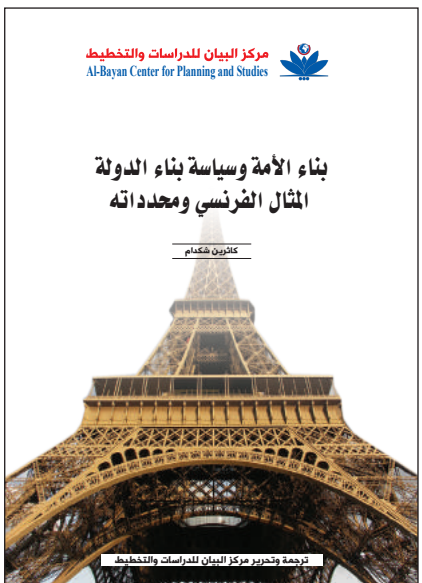

«لا يمكن للدولة السياسية أن تكون راسخة ما لم يكن لديها هيئة تدريس تعتنق مبادئ معترفاً بها، فإذا يُعلَّم الطفلُ منذ البدء أن عليه أن يكون جمهورياً أو ملكياً أو كاثوليكياً أو مفكّراً حراً، فإن الدولة لن تشكِّل أُمة، وستكون مستندة إلى أسس غير ثابتة، وضعيفة أمام رياح الفوضى والتغيير». نابليون الأول، 1805.

وبينما يعني مصطلح بناء الأمة –كمفهوم معياري– معانيَ مختلفةً لأشخاص مختلفين على أساس الموضوعية والميل السياسي، فإن المفهوم الأساس يتمحور حول مفهوم التجانس الاجتماعي ضمن حدود إقليمية محددة، مع الشرط المسبق المؤجل لمسألة السيادة، وفي حال لم يكن بناء الدولة مرتبطاً بنظام حكم معين، فإنه يستدعي استقلالاً سيادياً، إذا ما أريد له النجاح.

وعلى الرغم من إمكانية تخيُّل أن عملية التجانس الاجتماعي هذه يمكن أن تتم تحت الضغط وفرض واقع معين من الناحية النظرية، إلا أن بناء الدولة يسير بنحو أفضل من خلال القواسم المشتركة، وحاجة المجتمعات إلى التوحد من أجل الوصول إلى تصور مستقبل جماعي.

اتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)

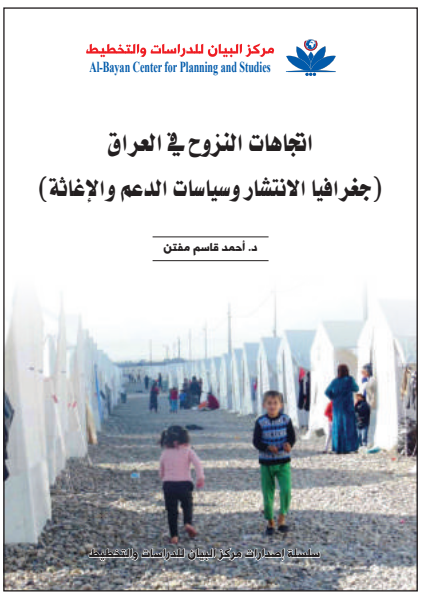

يُعرَّف النازحون داخلياً بأنهم أشخاص أجبروا على النزوح من ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلدهم. وتتمثل الخصائص الرئيسة للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة أن السكان المتأثرين به لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً، ويعد النزوح الداخلي واحداً من أعظم التحديات الإنسانية في العالم، وخلافاً للاجئين (الذين يفرون عبر الحدود وبالتالي لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي) ما يزال النازحون مواطنين في بلدهم، وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم. ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائماً في المخيمات، إذ إن الغالبية تحل ضيفة على أسر مضيفة، ويجد بعضهم مأوى مؤقتاً في أثناء الترحال، في حين يستقر آخرون منهم في المناطق الحضرية.

وينتقل النازحون داخلياً في كثير من الأحيان عدة مرات في أثناء نزوحهم، وتخلق هذه الأنماط المتنوعة والديناميكية تحديات كبيرةً أمام متابعة تحركاتهم؛ ونتيجة لذلك أيضاً، تستند الأرقام حول أعداد النازحين إلى تقديرات وليس أرقاماً مؤكدة مهما اختلفت طرق رصدها وتسجيلها ومصدرها، حيث يقدر مركز رصد النزوح الداخلي –مقره في جنيف– أن هناك ما لا يقل عن (26) مليون نازح داخلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للصراعات.

معوقات التعليم العالي والبحث العلمي وإمكانية النهوض بمؤسساته التعليمية والبحثية في العراق

إن الهدف الرئيس لسياسات التعليم العالي في العراق بمجمله هو تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال رسم سياسات اقتصادية توظف القدرات الشبابية لعموم مجتمعه لبناء الدولة وحماية أمنها الاقتصادي والسياسي؛ لذا استندت الدراسة إلى فرضية مفادها: إن اتساع الفجوة ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق عمل الشباب في العراق لا تكون بسبب نوعية المخرجات فقط، ولكن لانخفاض كفاءتها أيضاً. ومن هنا جاءت الدراسة للإجابة عن بعض الأسئلة التي لم يعيها واضعو السياسات في العراق، الأسئلة التي يجري تداولها في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والمحلية هل هي خيار يمكن الاستعانة بها لرسم سياساتها، أو هي ضرورة ينبغي التقيد بها والحرص على تنفيذها؟ ومن أهم تلك الأسئلة: هل تركز سوق عمل الشباب على نوعية محددة من المخرجات أو على كفاءة معينة منها؟ وهل تعمل فلسفة التعليم العالي بحسب آلية عرض المخرجات والطلب عليها أو على آلية إيجاد مجتمع شباب واعٍ ومثقف لبلوغ بعض مؤشرات التنمية البشرية؟ وهل ساعد التعليم العالي الأهلي في سد جزء من سوق عمل الشباب أو هو منافس للتعليم الحكومي؟ وهل أسهمت الجامعات المستحدثة في تلبية متطلبات سوق عمل الشباب؟ وهل تطوير التعليم العالي بما ينسجم مع سوق عمل الشباب هو ضرورة أو خيار في فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي؟

التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع .. حالة العراق

تتسبب النزاعات في العديد من البلدان النامية فضلاً عن الوفيات والنزوح والصدمات، بدمار واسع النطاق على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية (البنية التحتية والخدمات وبيئة الاعمال والقطاع الخاص)، وأدى خفض الإنتاج بنحوٍ كبير مما دعا إلى ظهور مجموعات هشة ارتفعت نسبتها وتعاظمت مشكلاتها وخسائرها، ولعل أبرز ما أودت إليه تلك النزاعات الحالية في المنطقة ما يأتي:

- نشأت عن عقد اجتماعي منقطع للأنموذج الاقتصادي الذي تقوده الدولة، والذي انعكس في مسار «التنمية غير السعيدة»، التي غذت بدورها كثيراً من المشكلات في مقدمتها الإرهاب والعنف، مع آثار عابرة للحدود.
- تسببت في وقوع أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً، مما انعكس –على المدى القصير والمدى الطويل– على المجتمعات المضيفة وانتشارها في البلدان المجاورة.
- تركت نتائج تلك النزاعات آثاراً بنيوية على جميع المتغيّرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مقدمتها فرص التشغيل والبطالة، التي انعكست بالتالي على جودة نوعية الحياة وفرص استدامتها.

تحصين الأطفال واليافعين من الإرهاب والفكر المتطرف (ورقة سياساتية مقترحة لمعالجة آثار داعش)

ثمة ثلاثة مجالات وعناوين إطارية عامة يمكنها -إذا أحسنّا استثمارها- أن تقدم لنا حلولاً ناجعة ونجاحات حقيقية في مواجهة التطرف سلوكاً وممارسةً وثقافةً:

المجال الأول: من الواضح أن جانباً من الثقافة الدينية التي يتم نشرها في بعض المدارس والمؤسسات الدينية وبعض الأوساط الأكاديمية ترسخ وعي امتلاك فئة أو طائفة حقيقة الإسلام، وأنها وحدها التي تستطيع أن تستنبط الأحكام الشرعية الصحيحة للوصول إلى الشريعة الصحيحة أو الدين الحق، وذلك يتطلب إشاعة ثقافة دينية منفتحة ومتسامحة من شأنها السماح بالتعددية وقبول الآخر.

المجال الثاني: إشاعة ثقافة مجتمعية مدنية وديمقراطية، فحيثما تضعف هذه الثقافة تزدهر ثقافة العنف والتطرف بأشكالها المختلفة: الدينية والعرقية والفئوية والجهوية. وتلك مسؤولية «تربوية وأكاديمية وفكرية وإعلامية» بالدرجة الأساس، لذا توجب أن يرعاها جهد وطني.

المجال الثالث: تأصيل قيم التسامح والتعددية وثقافة احترام حقوق الانسان وقبول الآخر وترسيخها من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية، مما يتطلب أن تأخذ وزارتا التربية والتعليم العالي والبحث العلمي دورهما في هذا المجال، فضلاً عن الأوقاف، ووزارة الشباب والرياضة، والمؤسسات الإعلامية، إذ تقع على عاتقها مسؤولياتٍ جسام في هذا المنحى.

الجمهورية الخامسة .. مسيرة فرنسا الدستورية الطويلة

إذا استطاعت فرنسا اليوم الادعاء بتفاخر بأن لها تراثاً ديمقراطياً طويلاً، فإن مسيرتها نحو هذه الحرية المؤسسية لم تكن بالأمر الهيّن. وبنحوٍ مشابه لمعظم نظرائه الغربيين، بدأ تأريخ فرنسا الدستوري تحت الحكم الملكي المطلق.

وتعتقد الباحثة أن الأمر الأكثر صلة بالتطور الديمقراطي لفرنسا هو أنها مستعدة للالتزام بالاستمرارية في فكرها السياسي، فإذا كانت فرنسا قد واجهت العديد من النوبات السياسية والمؤسسية المظلمة في السابق –وذلك حينما تخلت عن استقلالية الجمهورية أو الحكم الملكي مقابل الحكم العسكري للإمبراطورية– إلا أنها استندت إلى خبراتها لإيجاد صوتها الفريد وتأكيد لهجتها السياسية، وإن حال فرنسا اليوم ما هو إلا نتيجة للدروس التي تعلمتها من أخطائها أكثر من نجاحاتها الماضية، لقد نشأت الجمهورية الفرنسية الخامسة –التي تعد نتاج الفكر الدستوري لفرنسا وتأريخها الاجتماعي والسياسي– في الرابع من تشرين الأول عام 1958، وانمازت بحاجتها إلى ترسيخ جوهر الدولة القومية من طريق الفصل بين الكنيسة والدولة (الدين والسياسية)، وتكمن الشخصية الحقيقية لفرنسا في تحديدها لمفهوم السلطة، وتأكيدها على السلطة وليس على السياسة التي تعد أمراً مؤقتاً. ومن المثير للاهتمام أن هذا المفهوم أعلنته السلطة الملكية لأول مرة.

ظهور الجمهورية الفرنسية 1870 – 1958

بعد أربع سنوات من الشكوك حول الشخص الذي سيقود البلاد، تأسست الجمهورية الثالثة بثبات في فرساي (Versailles) عام 1875؛ الأمر الذي أدى إلى إنهاء الخلافات الملكية.

ومن المثير للاهتمام أن الجمهورية الثالثة –وعلى الرغم من العديد من الصعاب– قد أثبتت وجودها من طريق نشر الاستقرار بعد مواجهتها للعديد من الاضطرابات وانعدام الاستقرار المؤسسي.

وقد أُعلن قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا في 4 أيلول 1870 بعد تعرض نابليون الثالث للهزيمة في معركة سيدان، في الوقت الذي ما تزال فيه فرنسا متأثرة بعد تعرضها للهزيمة من ألمانيا المجاورة التي سيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي الفرنسية، كان ما يزال على فرنسا أن تواجه أزمة اجتماعية ومالية، تتطلع فرنسا إلى تحقيق أحلامها المتمثلة بالمجد والمكانة الوطنية التي ذهبت أدراج الرياح، وهذه المرة ستجد نفسها كأعظم سيادة عبر تشكيل جمهورية جديدة. ولأن السلام شرط لا بد منه، يطالب أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) بأن تقوم فرنسا بتشكيل جمعية للأعضاء المنتخبين، لقد جرت الانتخابات في كانون الثاني عام 1871، وكان مقر الجمعية الجديدة –بقيادة الملكيين اليمينيين (الأورليانيين والبونابرتاريين)– في بوردو، وانتُخِب ثيرز (Thiers) رئيساً تنفيذياً –لم يكن اصطلاح "الرئيس» مستعملاً بعد حينذاك–؛ بسبب انعدام الاستقرار السياسي والدستوري.

دور الموارد والاقتصاد والطاقة في توسيع المنافسة بين إيران والسعودية

تقدّم المناهج النيوليبرالية تفسيراً واسعاً لدور الموارد في المنافسات الإقليمية، وتعدُّ قضايا الهوية وموارد الطاقة والموارد المائية مصدراً للمنافسة في السياسة الدولية. ويؤكد منظّرو القضايا الاستراتيجية أنه في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة، كان هناك سبب لظهور تنافسات جديدة في علاقات الدول الإقليمية والدولية، مثل: أزمة أوكرانيا، وأزمة الأمن في العراق، وسوريا، واليمن، وغيرها من بلدان المنطقة؛ فهذه كلها إحدى صراعات موارد الطاقة. وبطبيعة الحال –في ظل هذه الأزمات– ستنشأ أيضاً آثار التعاون المتعدد الأطراف على الساحة الإقليمية والدولية من حيث احتياجات إيران والسعودية المتبادلة للإيرادات، إذ يعد النفط من بين العوامل التي تساعد في تطوير التعاون في العلاقات المتبادلة بين الدول، وتعدُّ المواءمة بين العلاقات الإيرانية–السعودية في مجال دبلوماسية الموارد جزءاً من ضروريات المواقف النيوليبرالية لربط القضايا الاستراتيجية والاقتصادية.

في هذه الورقة البحثية، نحاول استخدام نهج النيوليبرالية لتحسين نمط العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية. إذ ترى النيوليبرالية أن من الممكن توسيعَ العلاقات مع المناطق الاستراتيجية من خلال التعاون الاقتصادي.

نضوج العملية الدستورية الفرنسية .. اندماج التقاليد الدستورية

إن الدستور هو القانون الأساس والرئيس للبلد، فهو يحدد المبادئ السياسية الأساسية للحكومة، والقواعد الإجرائية لها، وحقوق المواطنين والتزاماتهم، وطرق ضمان مساءلة الفروع الحكومية.

كما هو معروف جيداً فإن لدى فرنسا تأريخاً دستورياً مضطرباً، إذ مرّ عبر العديد من الأنظمة السياسية المختلفة، فمنذ الثورة الفرنسية في عام 1789 أصدرت الدولة ما لا يقل على خمسة عشر دستوراً. وعلى هذا كتب فان نيفتريك: «إن الفرنسيين على دراية جيدة بالدساتير! إذ لا يمكن للمرء أن يختلف حول اعتبار تأريخ فرنسا حديقة مثمرة للفكر الدستوري، أو مقبرة للتجارب الدستورية، أو "دستوراً للدساتير"، وفي كل الأحوال لا شك بأن الفرنسيين لديهم خبرة في الدساتير والتغييرات الدستورية".

أُعْتُمد في فرنسا الدستور الحالي الذي ينصُّ على القواعد الأساسية للجمهورية الفرنسية الخامسة في عام 1958، وهو أطول دستور فرنسي دائم بعد القوانين الدستورية للجمهورية الثالثة (1875). لكن مثل هذه الاستمرارية لم تأتِ من دون إجراء إصلاحات وتعديلات عليه، وشهد الدستور الخامس تعديلاً لنصه الدستوري أربعاً وعشرين مرة حتى الآن.

الانتعاش والنمو الاقتصادي بعد الحرب

تنفست معظم الدول الأوروبية الصعداء بعد سقوط برلين في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وسقوط الحكومة النازية، لكنّ العديد من الدول قد وجدت نفسها على حافة الإفلاس المالي. وكانت فرنسا تعاني مثل العديد من جيرانها من عجز اقتصادي، فقد استنزفتها الحرب التي لم تكتف فقط بثروتها وقدرتها على استغلال مواردها الطبيعية، ولكنها أثرت بنحوٍ كبير على القوى العاملة بسبب حصيلة قتلى الحرب، وكانت فرنسا تفكر بإعلان إفلاسها، إلا أنها قد شهدت نمواً وتطوراً كبيراً في السنوات التالية.

شهدت فرنسا نمواً اقتصادياً دون انقطاع بعد انتهاء الصراع العسكري الذي أجبر الاقتصاد الفرنسي على التدهور، فاضطرت إلى تبني التغيير من خلال إصلاح معاييرها الاجتماعية والاقتصادية، وتأكيد قوتها بأن تصبح قوة صناعية وليس من خلال القوة العسكرية. وقد ولدت فرنسا الجديدة على أنقاض فرنسا القديمة، إذ لجأت نحو استعمال التكنولوجيا.

شراكة المياه في المجاري المائية الدولية في ضوء القانون الدولي

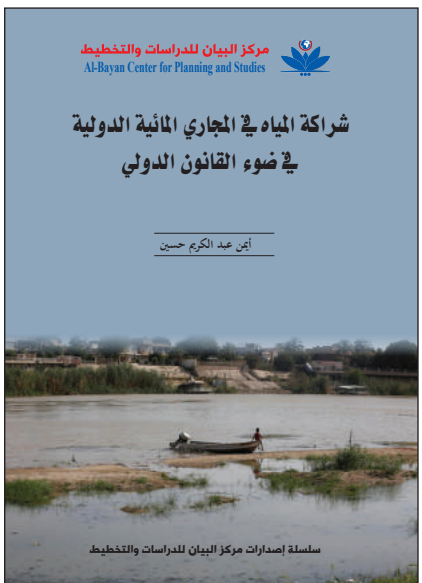

تواجه مسألة شراكة المياه الدولية في منطقة الشرق الأوسط كثيراً من المشكلات في الوقت الحاضر؛ جراء الحاجة إلى إقامة المشاريع المتعددة على الأنهر، أو لبناء السدود من أجل سدّ النقص الحاصل من المياه في بعض المناطق داخل أراضي دولة المنبع –كما حدث مع تركيا والعراق بقضية بناء سد إليسو على نهر دجلة، وإثيوبيا ومصر بقضية بناء سد النهضة على نهر النيل–، فقد ذهبت هذه الدول إلى إقامة المشاريع على تلك الأنهر للاستفادة من أكبر قدر ممكن من مخزون تلك المياه في إرواء مساحات أوسع للأراضي الزراعية، أو إنشاء المحطات لتوليد الطاقة الكهربائية؛ وبالتالي الاستفادة منها في التصدير، أو في سدّ العجز لديها على المستوى الغذائي أو على مستوى الطاقة.

وتواجه شراكة المياه الدولية بين الدول العديد من المشكلات القانونية أيضاً وبالتحديد بين الدول المتشاركة على تلك الأنهر أو البحار. ففيما يخص البحار فإن المشكلات فيها تتمحور على المياه الإقليمية أو الحدود البحرية، ومسألة الملاحة المشتركة أو الصيد وغيرها، وهذا كله تُحدِدُهُ الاتفاقات والمعاهدات الدولية على وفق القانون الدولي العام والأعراف الدولية.

الحكومة الإلكترونية بين التحديات والتنفيذ

يمكن أن تكون الحكومة الإلكترونية أداة قوية ومهمة ولاسيما في البلدان النامية التي تواجه عدداً من التحديات، مثل: الخدمات العامة الضعيفة، والبطالة، وسوء الصحة، وانتشار الجريمة، وأزمة السكن، والعنف، وضعف التعليم. وهي تمثّل فرصة جديدة للحكومات المحلية في المشاركة بالحوكمة من المطالبة بإصلاح إجراءات العمل الأساسية، ويمكنها أيضاً تعزيز الديمقراطية المحلية بتحسين الوصول إلى المعلومات، وتعميق مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسة.

وتقدم الحكومة الإلكترونية طريقاً للاستمرار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لتصميم خدمات وأدوات فعالة لتنفيذ السياسات. ويمكن للحكومة الإلكترونية أن تساعد في زيادة الشفافية والمساءلة في التنمية القادرة والحدّ من الفقر، بتحسين قدرة البلاد على توفير الخدمات، وتحقيق الأهداف التنموية، وزيادة الكفاءة والشفافية. وتشجّع الحكومة الإلكترونية على مزيدٍ من الثقة والمشاركة بين المواطنين، وأن تكون أكثر جدارة بالثقة لتحقيق الاستثمار، والنمو الاقتصادي.

إنتاج المعرفة واستهلاكها في الجامعات العراقية

حتى بدايات القرن التاسع عشر، كانت السمة الأساسية للجامعات في أوروبا هي تداول المعارف المختلفة وتفسيرها، وكان البحث العلمي يجري خارج المجتمع الجامعي وبنحو مستقل؛ وبذلك يمكن وصفها بجامعات مستهلكة للمعرفة لا منتجة لها.

ولكن البحث العلمي وإنتاج المعرفة بدأ يكون ركناً أساسياً في الجامعات بعد تأسيس جامعة برلين في ألمانيا (جامعة همبولت حالياً) من قبل الفيلسوف فيلهلم فون همبولت عام 1818.

كانت فكرة همبولت قائمة على أن تكون الجامعة مكاناً تتلاقح فيه الأفكار المختلفة بشتى العلوم، ويلتقي فيه الطالب مع الأستاذ بطرح الأسئلة وإنتاج المعرفة؛ وبالتالي الانتقال بالمجتمع ككل نحو التطور.

وأثبتت فكرة همبولت نجاحها وصارت العقيدة الأساسية للجامعات الألمانية التي تأسست بعد جامعة برلين، وأحدثت ثورة في نظام التعليم عموماً وساعدت بصعود نجم ألمانيا؛ مما شجع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيما بعد على تبنيها في نهايات القرن التاسع عشر، وأطلق على هذه الفكرة «أنموذج همبولت للتعليم العالي».

مستقبل نضوب النفط في محافظة البصرة

مما لا ريب فيه أن للنفط أهمية استراتيجية من المنظور الاقتصادي والسياسي والأمني ومن الناحيتين الذاتية والموضوعية؛ لما له من خصائص فنية كثيرة، فضلاً عمّا يمثله من مصدر رئيس للطاقة لتحريك معظم أوجه نشاط التنمية الاقتصادية. بيد أن منظمات الطاقة الدولية ووكالاتها تتوقع أن تزداد أهميته تلك طالما بقي محافظاً على أسعاره المعتدلة التي تحقق أعلى المنافع الاقتصادية سواءً للمستهلكين أم للمنتجين، إذ إن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم تشهدها أسواق النفط العالمية من قبل سيولد آثاراً سلبية على استهلاكه، من قبيل التوسع بإنتاج مصادر الطاقة المتجددة ذات التكاليف المرتفعة، واستخراج مصادر الطاقة التي كانت غير مجدية اقتصادياً، فضلاً عن التوجه نحو مصادر الطاقة غير التقليدية.

وتأسيساً لما سبق يتبين أن مستقبل النفط في محافظة البصرة يعتمد على واقع نضوبه؛ وذلك نتيجة اختلاف العوامل المؤثرة عليه؛ فالعوامل المؤثرة على واقع نضوبه تعتمد على كمية الاحتياطيات النفطية، ومستوى الإنتاج اليومي، وأسعار مصادر الطاقة، غير أن هذه العوامل تعتمد على عوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بمستوى حدوثها، ومن ثم بمعدل نمو إنتاجها وكميته، ومنها إنتاج الطاقة المتجددة، والطاقة غير التقليدية، والطاقة غير المجدية اقتصادياً.

الصين وشراكاتُها الاستراتيجيّة الشاملة في الشرق الأوسط

لطالما عُدّت منطقة الشرق الأوسط للكثير من القوى الكبرى مثل الصين، والولايات المتحدة، وروسيا منطقة نفوذ واهتمام متزايد؛ ويأتي هذا الاهتمام لعدة أسباب أهمها الحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية مع دول هذه المنطقة، فضلاً عن الأهمية التي تزداد كثيراً للقوى الكبرى من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية التي تجعل من هذه المنطقة سوقاً مفتوحة لمنتجات هذه الدول. وفي إطار «سعي الصين إلى تأمين الطاقة لها في المنطقة، تنظر الولايات المتحدة بطريقة إيجابية أخرى على أن المنطقة هي ضامن أساس للأمن القومي لها في الشرق الأوسط من خلال وجودها العسكري ونفوذها الجغرافي السياسي الكبير»؛ ومن هنا فإن الولايات المتحدة ترى وجودها في المنطقة داعماً للاستقرار والحفاظ على التنمية الاقتصادية الإقليمية، في حين ترى الصين أن وجودها مختلف تماماً عن الوجود الأمريكي، فهي تسعى إلى تأمين أمن الطاقة الخاص بها، وترى في وجود الولايات المتحدة وتحالفاتها في المنطقة تهديداً لأمنها ولاسيما في منطقة شرق آسيا ومنطقة الباسفيك.

تأخير إقرار القوانين وآليات تمريرها بالدورة التشريعية المقبلة

تنظِّم القوانينُ عملَ الدولة وتحدِّد أسسَ العلاقة بين المؤسسات مع بعضها ومع أبناء المجتمع، وتكون قاعدة أساسية لتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه مواطنيها والمقيمين فيها والعكس صحيح أيضاً. وهي تصون ممتلكات البلاد وتحميها من العبث أو الفساد والخراب، وتمنع الفوضى والظلم، ولا يمكن أن يكون هناك بلد من دون قواعد قانونية ولاسيما في هذا العصر الذي يحتاج لتعديل القرارات القديمة، وإقرار الجديدة المواكبة للتطوّرات.

هناك الكثير من مشاريع القوانين والمقترحات مدرجة في رفوف مجلس النواب كونه الجهة التشريعية بالبلاد، لكن لم يتمكن المجلس من إقرارها واكتفى بقراءتها قراءةً أولى أو ثانية؛ بسبب غياب اتفاق نيابي بين أعضائه، أو لعدم اقتناعهم بمضمونها، أو لتقاطع مواقف الآراء تجاه القوانين مع السلطة التنفيذية.

وبلغت إنجازات المجلس بدورته النيابية الثالثة "2014 - 2018" -المتكونة من ثمانية فصول مقسمة على أربع سنوات تشريعية- التصويت على 163 مسودة قانون ما بين مشروع ومقترح، وقرأ 55 قانوناً قراءةً أولى، و74 قراءةً ثانية، ورفض 15 من المشاريع والقوانين.

ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها

جعل الصراع الذي دام في العراق لأكثر من 35 عاماً البلادَ غيرَ قادرة على تلبية احتياجاتها الهائلة لإعادة الأعمال عبر إيراداتها الحالية من مواردها الهيدروكربونية وحدها؛ مما أفضى ذلك إلى طلب الديون لزيادة تمويل عمليات إعادة الإعمار.

وقد تأثرت النقاشات داخل العراق بشأن ديون البلاد بعدة عوامل، بعضها كانت عبارة عن تصورات للديون كونها نقطة ضعف أو عبئاً للدولة، وهنالك عامل آخر وهو الشعور بالقومية العراقية والنضال ضد الاحتلال الأجنبي الذي يرى الدين مسألة لجعل البلاد رهينة، ويفسح له المجال لإعادة استعمارها في النهاية.

لم يكن العراق يعتمد سابقاً على سياسة الدفع بالآجل أو الديون حتى بداية الحرب العراقية–الإيرانية، إذ كانت البلاد تدفع مقابل السلع والخدمات بنحوٍ مباشر، أي مع افتراض الحد الأدنى من الائتمانات التجارية، في حين أن البلاد خالية تقريباً من القروض الأجنبية باستثناء عدد من القروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية آنذاك التي دفع ثمنها عبر تزويدهما بالنفط.

صاغ هذا التعبير جان فوريستير (1907 – 1990) في كتابه "Les Trente Glorieuse" أو الثورة غير المرئية من عام 1945 إلى عام 1975"، الذي نشر في عام 1979. ويشير هذا التعبير إلى "ثورة الثلاثة المجيدة" التي حدثت خلال ثلاثة أيام هي: 27، و28، و29 من شهر تموز للعام 1830 المعروفة باسم "ثورة يوليو" (التي عبّر عنها الرسام ديلاكروا في لوحته بعنوان "الحرية تقود الشعب". ويحدد هذا التعبير المدة بين عامي 1945 و1975، في ضوء التغيّرات التي عادت بالفائدة لقرية كيرسي. وكتب فوريستير "تلك الثلاثين سنة كانت المجيدة"، وتعدُّ وجهة نظر فوريستير حول تلك العقود الثلاثة في تأريخ فرنسا الأكثر دقة من وجهات نظر العديد من المعلقين الآخرين. وإن كانت تلك العقود هي مجيدة بالفعل من وجهة نظر خبير اقتصادي، بيد أنها كانت بعيدة كل البعد عن كونها مثالية.

وقد كانت إعادة الإعمار في فرنسا مكلفة جداً، بحيث وصلت إلى حد أن كانت بشرية، وقال آخرون إنها أخلاقية أيضاً؛ لأن القيم والأولويات شهدتا تغييراً كبيراً نحو النزعة الفردية.

كيفية المحافظة على النمو بالمرونة الاقتصادية والقدرة على التكيف

بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الفرنسي العالمي والواقع الذي لا مفر منه لـ «التشابكات»، فقد أظهر انهيار سوق الأسهم في عام 2008 عمق ترابط الاقتصادات الوطنية ببعضها بعض؛ وبالتالي وضع مفهوم النمو الوطني تحت ضوء عالمي أكبر.

وعلى الرغم من أن الدول تتحكم في اقتصادها السيادي، فإن السياسات سيكون لها تأثير على السوق العالمي، وسيتعين على الخبراء إضافة متغيرات أخرى في حساباتهم. وحينما يكون هناك نمو اقتصادي فإن ذلك يعني أن هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (زيادة في قيمة الإنتاج الوطني نسبة للإنفاق الوطني) الذي بدوره يترجم إلى زيادة مستويات المعيشة، ويحسن الإيرادات الضريبية ويساعد على خلق فرص عمل جديدة.

وكي يستمرّ النمو الاقتصادي يجب المحافظة على الإنتاجية والطلب؛ وهو إنجاز ليس من السهل تحقيقه دائماً بسبب مجموعة العوامل التي يجب مواءمتها لدعم هذا النمو. وإن ازدهار فرنسا الاقتصادي الاستثنائي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو بالتأكيد مثال مثير للاهتمام لدولة تحقق السرعة الاقتصادية، ولكنها فشلت في إتقان المرونة الاجتماعية–الاقتصادية.

العلاقة بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق

اختط النظام السياسي العراقي مساره على منهج جديد بعد 2003 لإدارة الدولة والمؤسسات السياسية عبر اعتماد اللامركزية السياسية والإدارية، وعلى الرغم من وجود العديد من التشريعات القانونية، فضلاً عن الدستور لسنة 2005 التي تنظم عمل اللامركزية بشقيها السياسي والإداري، لكنّ هذه التجربة ما تزال تشوبها الكثير من المشكلات والهنّات والعلّل والأسباب، وإن العوامل التي تقف وراء هذه المشكلات متعددة منها: غياب العلاقة الواضحة، والتأثير الإيجابي المتبادل بين الثقافة السياسية وعمل اللامركزية، ولأننا نعتقد أنه من دون وجود ثقافة سياسية رشيدة نؤمن فعلاً باللامركزية السياسية والإدارية وبمنطق المحاسبة، والمسؤولية، والشفافية، وفلسفة السلطة الخادمة لا الحاكمة، فإن تجربة اللامركزية في العراق ستكون عرجاء، وإن التشريعات القانونية لوحدها لا يمكن أن تقدم العلاج الوافي في غياب البيئة العقلية والثقافية التي تنفذ هذه التشريعات وتتابعها، وسنحاول في هذا البحث مراجعة بعض الشروط المهمة ومعالجتها التي من شأنها أن تحقق التفاعل والتواصل بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق لغرض تحقيق المقاصد الحقيقية التي من ورائها تُعتمد اللامركزية في العراق، وهو الخدمة والإنجاز على الصعيد المحلي، ومن ثم ستنتهي ببعض الاستنتاجات والتوصيات لعلّها أن تقدم شيئاً لخدمة العراق.

المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول

تمثل ظاهرة هجرة العقول والكفاءات (Brain Drain) أو استنزافها مصدر قلق كبيراً للدول المصدرة لها، بحيث تكون في أمس الحاجة إليها للخروج بها من أزماتها والمساعدة في رفع معدلات نموها الاقتصادي.

وتشكل تلك الظاهرة مشكلة حقيقية يواجهها مجتمعنا العراقي في ظروفه الراهنة، إذ خسر العراق خلال التسعينيات من القرن الماضي مئات –أو آلاف– الكفاءات التي وجد بعضها مستقراً لها في مجتمعات أوروبية أو في بلدان أخرى، وبعد العام 2003 ازداد تدفق الكفاءات تحت ظروف قاهرة طاردة أبرزها الأوضاع الأمنية وعدم توافر ملاذ آمن؛ وهو ما شكل خسارة فادحة لم يشهدها تأريخ العراق الحديث.

وتركز الأهداف الرسمية والشعبية اليوم في بناء دولة تأخذ دورها التنموي الإقليمي والعالمي بما يتلاءم وثقلها السياسي والاقتصادي، إذ تصطدم هذه الأهداف بمأساة الهجرة وتسرب العناصر الفاعلة القادرة على بناء هذا البلد؛ وهذا الأمر يعني هدر الجهود والموارد المادية التي خصصها العراق لهم؛ كي يتحولوا إلى كفاءات أصبحت الآن في خدمة الدول الأجنبية التي تحتضنهم.

السياحة الدينية في العراق: الواقع والمأمول – دراسة وصفية

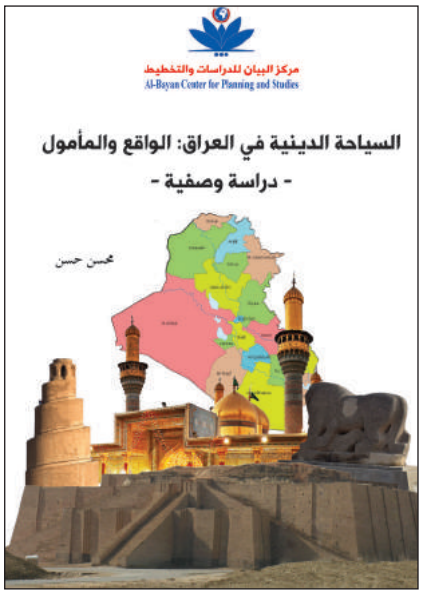

برزت السياحة الدينية في الآونة الأخيرة نمطاً اقتصادياً ذا جدوى كبيرة في ميزانيات الدول والمجتمعات؛ فأصبحت جديرة بالاهتمام الرسمي والمجتمعي إلى الدرجة التي لم يعد يخلو فيها بلد ما من معلم ديني يعزز المنظومة السياحية العامة، ويساعد في دعم الاقتصاد القومي.

وقد بات القطاع السياحي العام في البلدان الأوروبية بما فيه قطاع السياحة الدينية يشكل نسبة كبيرة من حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي تصل إلى 12.4 %، في مقابل نسبة أقل لدى البلدان الشرق أوسطية تبلغ 9.5 % فقط.

وانطلاقاً من إدراك الأهمية القصوى للجدوى الاقتصادية للسياحة الدينية للعراق، تحاول هذه الدراسة الإلمام بالوضع الراهن لاقتصاديات هذا القطاع الحيوي، ومن ثم بلورة رؤية متكاملة لمستقبله، إيماناً بأهميته كونه من القطاعات الاقتصادية البديلة والجديرة بموازاة النفط في بلد مثل العراق، واستشعاراً لضرورة المضي قدماً في تحديد أولويات التخطيط الاقتصادي، واستكشاف الروافد المالية الأكثر مرونة والأسرع جدوى من حيث القدرة على تعزيز الموازنة العامة للدولة العراقية.

نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي

تعود رغبة فرنسا في توفير درجة من الحماية للأشخاص الذين أصبحوا أكثر ضعفاً سواء بسبب المرض أو الظروف الاجتماعية إلى زمن بعيد قبل الثورة الفرنسية. وعلى الرغم من أن الدولة لم تؤد دوراً في توفير هذه الحماية أو تنسيقها؛ فقد حملت عدة مؤسسات هذا العبء تحت مظلة الكنيسة؛ مما سمح بإعداد نظام رعاية اجتماعية.

إن نظام الرعاية الاجتماعية في فرنسا، مثل العديد من مؤسساته، يجد جذوره في عصر ما قبل الثورة – الأمر الذي يعدُّ غريباً نظراً إلى انعدام الديمقراطية في فرنسا آنذاك تحت حكم ملوكها المستبدين.

قبل أن يصبح مفهوم "الحماية" ضرورة اجتماعية ومسؤولية مكرسة في النظام القانوني للدولة، فإن المنظمات الدينية قد منحت من خلال نظام المحسوبية بمنح "تابعيها" الحماية على وفق مواردها المتاحة، وغني عن القول إن أياً من تلك المساعدات كانت عشوائية وذات نوعية رديئة؛ لأنها تفتقر إلى التنظيم. إذ كانت المساعدات عشوائية وقليلة ولم يتوافر أي تنظيم حقيقي لها، فحتى داخل الكنيسة، إذا وافق الرعاة على تقديم الدعم لدور العجزة ودور الأيتام، لم يجروا أي تخطيط اجتماعي أو تعداداً اجتماعياً لمطابقة الضرورات الاجتماعية.

معوقات التعداد السكاني وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق

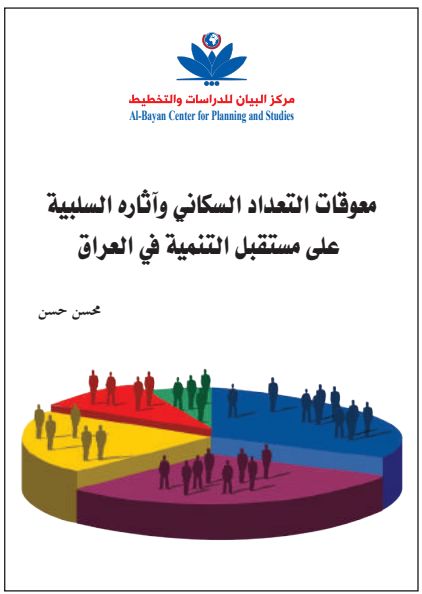

يشكّل التعداد السكاني أهمية قصوى للمجتمعات والدول كافة؛ ذلك أنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتركيبة السكانية التي تنبني عليها القوى المحركة لأدق التفاصيل الحياتية من شتى الوجوه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ فهو لا يمثل جسراً معرفياً وإحصائياً لعدد السكان فقط، وإنما هو الأداة المثالية المحكمَة التي يمكن من خلالها تشريح القطاعات البشرية والأنشطة الصادرة عنها تشريحاً بنيوياً على وفق مؤشرات رقمية وحسابية دقيقة، تساعد على دقة التخطيط الآني والمستقبلي، وتضمن عمق الاستشراف التنموي والنهضوي، وتوفر سلاسة الوصول البياني والمعرفي في أوقات قياسية، لقاء جهود رشيدة وتكاليف زهيدة.

وتتضح جدوى النتائج المترتبة والقائمة على التعداد من كون السكان في أي مجتمع ولاسيما المجتمعات المعاصرة بشقيها النامي والمتقدم هم عنصر أساس لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها، ولا يتسنى تخطيط تنمية اقتصادية واجتماعية وتنفيذها ونشاط إداري أو بحث علمي، إلا بوجود بيانات تفصيلية موثوق بها عن أحجامهم وتوزيعاتهم وطبيعة تكوينهم، وتعداد السكان هو المصدر الرئيس لهذه الإحصاءات الأساسية.

نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق

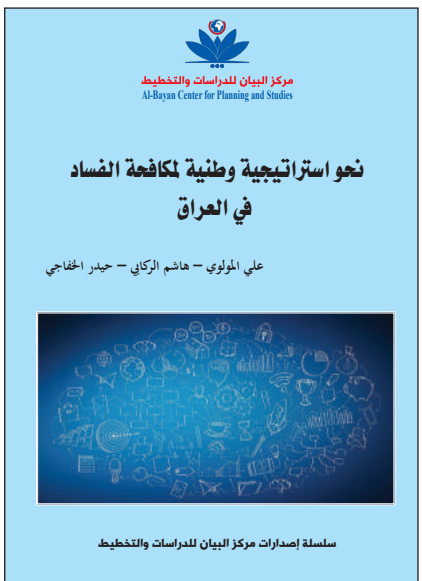

إن انتشار ظاهرة الفساد وتجذرها في مؤسسات الدولة وسلوكيات المواطن –نتيجة إرث النظام الدكتاتوري السابق من حروب وحصار، فضلاً عن انعدام العدالة الاجتماعية من جانب، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من غياب الشفافية وانتشار المحسوبية والمحاصصة الطائفية من جانب آخر– يهدد شرعية النظام الديمقراطي ووجوده في العراق، ولعل آخر تهديد وجودي للعراق الذي تمثل بإرهاب داعش قد استغل الفساد لاختراق العديد من المؤسسات وتجنيد الأنصار؛ لذا بات لزاماً الحد من بعض أوجه الفساد التي تلامس حياة المواطن اليومية وتنخر بنية الدولة العراقية.

وإن نجاح جهود مكافحة الفساد في العديد من الدول التي كانت تعاني أوجه الفساد نفسها التي تعانيها الدولة العراقية اليوم، فضلاً عن بعض قصص النجاح التي شهدها العراق بعد عام 2003 كتيسير إجراءات الجوازات، والشفافية في نظام ابتعاث اللجنة العليا لتطوير التعليم في العراق، والحد من هدر المال العام عبر جباية أجور الكهرباء، تبشر بإمكانية الحد من الفساد، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية:الحفاظ على الأمن الوطني، والنهوض بعملية إعادة بناء العراق وواقع الخدمات العامة، وإعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

نحو نظام تعليم جامعي عالي المستوى

يمكن لنظام التعليم العالي في العراق أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والسلام والاستقرار على المدى الطويل في حال نُفذت سياسة إصلاح وتمويل فعالة للنظام الجامعي؛ إذ من شأن التعليم الجامعي الفعال أن يحلّ المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في العراق؛ مما يعزز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلد. وعلى الرغم من البدايات الصحيحة للنظام الجامعي العراقي، فإن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في العام 1990 بعد غزو العراق للكويت، وما سبقته من سياسات خاطئة مع صعود نظام البعث إلى الحكم، أدى إلى إفقار أنظمة الجامعات العراقية وعزلها. وترك غزو العراق في 2003 الجامعات في حالة رديئة نتيجة الحرب وحالات النهب، استدعت الحاجة إلى مئات الملايين من الدولارات لإعادة التأهيل. ولا تقتصر هذه الملايين على البنى التحتية فحسب، بل تعاني الجامعات العراقية من نقص في التمويل على صعيد تقديم آخر المصادر، والكتب الدراسية في جميع المجالات، وإن من بين ما تعانيه الجامعات العراقية اليوم هو الإدارية المركزية المبالغ بها، والطرق القديمة في الإدارة والروتين، فضلاً عن ضعف التدريب لكثير من التدريسيين، وغياب الفاعلية في نقل المعرفة، وتشجيع إنتاجها بين الطلبة.

الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركي دور «أكاديمية السياسة»

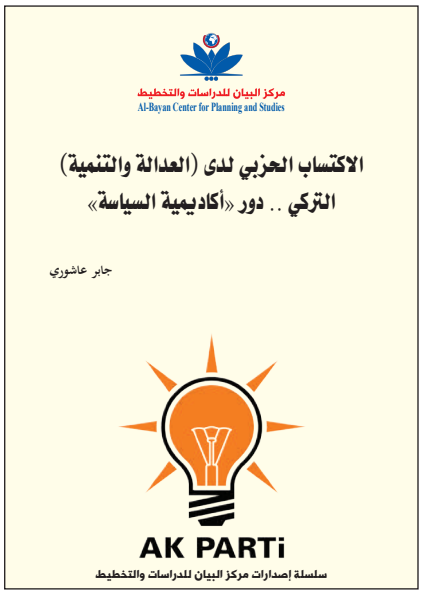

يعتلي حزب العدالة والتنمية التركي منذ عام 2002 السلطةَ السياسية في تركيا، ويُعدّ من أنجح الأحزاب السياسية في الدول الإسلامية وأكثرها تنظيماً. ويمتاز هذا الحزب بتقديمه الدائم الأفكار الجديدة والبرامج المبتكرة والاعتناء بالأوساط الشبابية التركية؛ وهذا ما يجعله مختلفاً بالمقارنة مع سائر الأحزاب السياسيّة التركيّة، القوميّة منها والعلمانيّة.

يتألّف حزب العدالة والتنمية من الناحية التنظيمية من أقسام مختلفة، وأن إحدى هذه الأقسام هو قسم ''إدارة الأبحاث والتنمية''. ومن المهام الرئيسة التي يؤدّيها هذا القسم هو تأسيس وإدارة ''أكاديمية السياسة'' التي أنشأها في السنوات العشر الأخيرة في تركيا، وأن هذه الأكاديمية هي عبارة عن دورة تدريبية قصيرة الأمد، وبإمكان أعضاء الحزب وسائر المواطنين الأتراك المشاركة فيها، ويتلقّون فيها دروساً في السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع ومن ثمَّ الدين، وقد شارك في هذه الدورات التدريبية حتّى الآن عشرة آلاف شخص من المواطنين الاعتياديين وتخرّجوا منها.

صندوق الثروة السيادية في العراق

أصبح اللجوء إلى صناديق الثروة السيادية (SWF) -التي كانت تستعمل في عدد قليل من البلدان حول العالم- سمة مشتركة بنحوٍ متزايد لدى العديد من الدول في التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية، إذ تنشئ البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية مثل (الهيدروكربونات والمعادن) حافظات لصناديق الثروة السيادية؛ إذ هناك دوافع مختلفة تدفع البلدان لإنشاء هذه الصناديق، إذ تهدف بعض صناديق الثروة السيادية إلى توفير الأموال للسكان الكبار في السن، بينما تهدف أخرى في استثمار الأموال في برامج التنمية والاستثمار للمساعدة في تنويع آليات درّ الدخل. في حين صممت صناديق أخرى لتخفيف حدة ارتفاع الأسعار المفاجئ للبلد، وتقلب العملات، وانعدام الاستقرار الاقتصادي الدولي العام.

وإن اللجوء نحو استعمال صناديق الثروة السيادية هو أمر ذات أهمية كبيرة للعديد من البلدان النامية؛ لقدرتها على مواجهة انعدام الاستقرار الاقتصادي، وقد عُزز هذا المفهوم بنحوٍ أكبر في أعقاب الأزمة المالية التي شهدها العالم في عام 2008، بعد أن خرجت العديد من الاقتصادات الناشئة التي لها حقائب اقتصادية كبيرة لصناديق الثروة السيادية من تلك الأزمة سالمةً نسبياً.

الفعاليات

مركز البيان ينظم ندوة تناقش العلاقات الاستراتيجية بين العراق والاتحاد الأوروبي

نظّم مركز البيان للدراسات والتخطيط ندوة تحت عنوان: (نحو علاقات استراتيجية بين العراق والاتحاد الأوروبي)، استضاف فيها المركزُ رئيسَ بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق سعادة السفير رامون بيكوا، والمستشارةَ العليا للبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي الدكتورة ماريا فانتابي؛ لإجراء مناقشة حول تطوير الشراكة الاستراتيجية بين العراق والاتحاد الأوروبي، وتحدث سعادة السفير بيكوا في أثناء الندوة عن التحديات المؤسساتية التي تواجه العراق بعد الإعلان رسمياً عن انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش، مؤكداً الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع ووضع عقد اجتماعي جديد يضمن قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة بفعالية لاحتياجات المواطنين. وتطرّق بيكوا أيضاً إلى الشراكة المستمرة بين العراق والاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الإنسانية التي تواجه البلاد علىالمدى القريب، فضلاً عن دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز فرص الاستثمار للمستثمرين الأجانب على المدى المتوسط والطويل.

ندوة : العلاقة بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق

عقد مركز البيان للدراسات والتخطيط ندوة تخصصية تحت عنوان: ”العلاقة بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق“، يوم السبت الموافق 1 أيلول 2018. وحاضر في الندوة الأستاذ الدكتور ميري كاظم عبيد عميد كلية القانون بجامعة القادسية، والأستاذ الدكتور عبد الجبار أحمد عبد الله أستاذ النظم السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، وقد حضرها نخبة من المختصين والمعنيين بهذا الشأن، وقد غطّى الدكتور ميري الإشكالات التي تكتنف الإطار القانوني لّلامركزية، ابتداءً من عدّ مجالس المحافظات مجالس تشريعية ورقابية بما يتعارض مع مبدأ اللامركزية الإدارية، والمساواة القانونية بين تشكيل إداري (مجالس المحافظات) وتشكيل سياسي (الأقاليم)؛ ليبرهن من خلال محاضرته أن ذلك أدّى إلى تمتع التشكيلات الإدارية –المذكورة آنفاً– بصلاحيات سياسية؛ مما سبب فوضى في إدارة مؤسسات الدولة، وانعكس سلباً على تقديم الخدمات.

ورشة عمل: الإحصاء الوصفي في الدراسات الانسانية

نظراً للأهمية التي يوليها مركز البيان للدراسات والتخطيط بتقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، عقد المركز يوم السبت الموافق 11 آب 2018 ورشة عمل حملت عنوان "الإحصاء الوصفي في الدراسات الإنسانية" ضمن سلسلة فعاليات المركز لعام 2018، وقد خُصّصت الورشة لطلبة الدراسات العليا من ذوي الاختصاصات الإنسانية في مرحلة البحث، والاستاذة التدريسين، وبعض العاملين في المؤسسات البحثية التابعة للوزارات الحكومية، وعقدت الورشة بمشاركة (14) باحثاً من الأساتذة من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه في اختصاص العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس والإدارة العامة، وقد أعّد الباحث في مركز البيان (هاشم الركابي) كراساً يغطي مفردات المادة العلمية لتقديم الورشة من قبله.

السفير الإسباني في العراق يزور مركز البيان

استضاف مركز البيان للدراسات والتخطيط سعادة السفير الإسباني في العراق هانزي إسكوبار، في زيارة ناقشت أبرز التطورات الراهنة في البلاد، ودور مراكز التفكير بالنهوض في عملية صنع السياسات. وجرى خلال الزيارة أيضاً التعريف بأهم الأعمال التي يقوم بها المركز من قبل رئيس قسم الأبحاث علي المولوي، وتبيان أبرز جوانب الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي اللازمة لتلبية احتياجات البلد، وتحدّث سعادة السفير عن بعض التحديات التي تواجه العراق بعد تحرير المناطق من سيطرة داعش، بما في ذلك إدارة أعداد السكان المتزايدين في البلاد، وشدد أيضاً على أهمية زيادة الحوار بين المجتمع الدولي ومراكز التفكير العراقية، وأشار مركز البيان بدوره إلى سعيه الحثيث بتقديم دراسات استراتيجية من شأنها النهوض بالسياسة العامة في العراق من خلال التواصل مع الخبراء؛ من أجل تلبية الاحتياجات التنموية الأكثر إلحاحاً في البلاد.

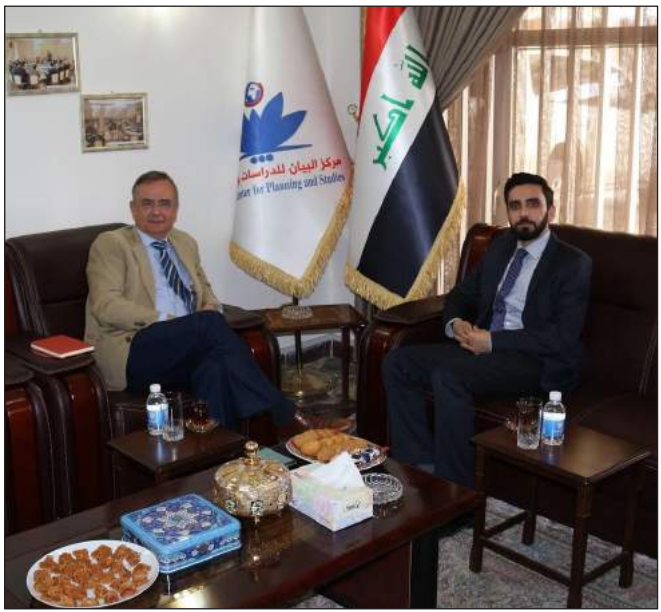

ممثل الاتحاد الأوروبي يناقش في مركز البيان تحديات العراق الاقتصادية

استضاف مركز البيان للدراسات والتخطيط مسؤول التنمية والتعاون الخاص بالعراق في الاتحاد الأوروبي السيد أوغستو بيكاغلي لمناقشة بعض التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، وسبل تعزيز التعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي.

وركزت المناقشات على تدابير السياسة العامة لتعزيز زيادة الوظائف، ولاسيما في القطاع الخاص، والمبادرات الرامية إلى تعزيز صادرات العراق، فضلاً عن أهمية تدريب الشباب على المهارات المهنية.

وقد أكد مركز البيان للسيد بيكاغلي سعيه الحثيث على تقديم دراسات استراتيجية من شأنها النهوض بالسياسة العامة في العراق من خلال التواصل مع الخبراء؛ من أجل تلبية الاحتياجات التنموية الأكثر إلحاحاً في البلاد.

مركز البيان يشارك في مؤتمر السلوك الانتخابي في العراق

شارك مركز البيان للدراسات والتخطيط في أعمال مؤتمر ''السلوك الانتخابي في العراق: نحو مقاربات متعددة الاختصاصات'' الذي أقامته الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي يوم الخميس الموافق 5 نيسان 2018 بالعاصمة بغداد، وجاءت مشاركة المركز بالدراسة الاستطلاعية التي حملت عنوان: (توجهات الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية القادمة في العراق: المشاركة، والتفضيلات، والأولويات)، وأكدت الدراسة الاستطلاعية لمركز البيان –التي شملت عينة من 2310 ناخبين من جميع المحافظات العراقية– أن الشباب بدوا أكثر تفاؤلًا في إجاباتهم حيال أهمية الانتخابات القادمة ودورها من متوسطي العمر والمسنين، إذ أكد نحو (790) شاباً يقعون ضمن الفئة العمرية التراكمية (18–45)، ومن أصل (970) مبحوثاً ممن أجابوا بنعم، مثلت نسبتهم (81%) أن الانتخابات القادمة مهمة في تحديد مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

وفد من البرلمان البريطاني يناقش تطورات الساحة العراقية في مركز البيان

استضاف مركز البيان للدراسات والتخطيط وفداً من البرلمان البريطاني لمناقشة التطورات الحالية على الساحة السياسية في العراق، وآفاق الاستقرار في البلاد على المدى البعيد.

وناقش الوفد –الذي ضمّ مجموعة من أعضاء مجلس اللوردات ومجلس العموم بقيادة البارونة جويس إنيلاي– تجربة الجيش العراقي في مكافحة الإرهاب، وكيفية نظرة المجتمعات المحلية إليه، فضلاً عن مناقشة آليات تحديث القطاع العام وضرورة استئصال الفساد.

وقد أبدى مركز البيان من جهته سعيه الحثيث من أجل تقديم دراسات استراتيجية من شأنها النهوض بالسياسة العامة في العراق بالتواصل مع الخبراء؛ لتلبية الاحتياجات التنموية الأكثر إلحاحاً في البلاد.

زيارة السفير الألماني إلى مركز البيان

استضاف مركز البيان للدراسات والتخطيط مساء السبت الموافق 4 آب 2018 في مقره ببغداد عضو مجلس النواب الألماني السيد (ثورستن فراي) برفقة سعادة سفير جمهورية ألمانيا الدكتور (سيرل نان)، ونوقشت خلال الاستضافة التطورات السياسية في العراق والمنطقة وآثارها على مسارات تشكيل الحكومة المقبلة وسياستها الخارجية، وركزت المناقشات على أهمية تنشيط القطاع الخاص، وإمكانات مكافحة الفساد، وديمومة سياسة الانفتاح الإقليمي في ضوء نتائج الانتخابات النيابية، فضلاً عن مناقشة آليات النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، وقد أكد السادة في مركز البيان للوفد الألماني سعيهم الحثيث على تقديم دراسات استراتيجية من شأنها النهوض بالسياسة العامة في العراق بالتواصل مع الخبراء؛ من أجل تلبية الاحتياجات التنموية الأكثر إلحاحاً في البلاد.

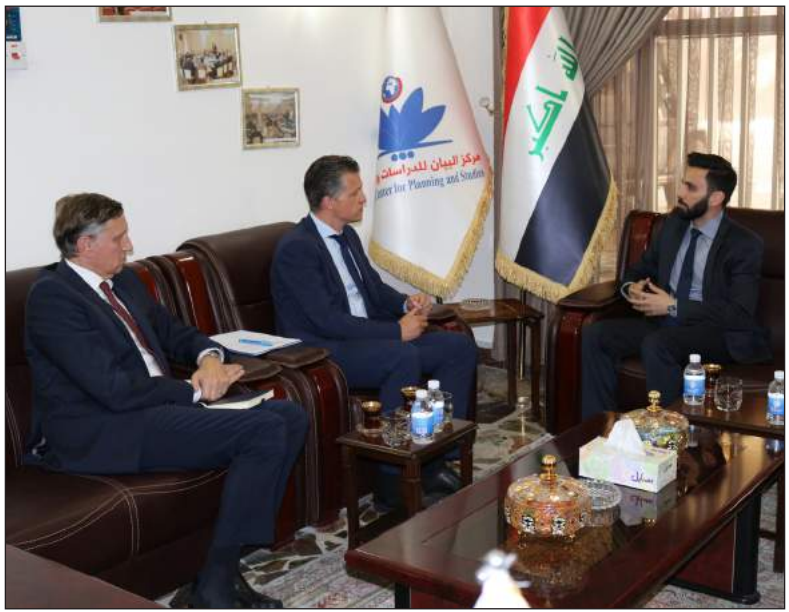

وفد من السفارة البريطانية يزور مركز البيان

استضاف مركز البيان للدراسات والتخطيط وفداً من السفارة البريطانية في العراق يوم الأربعاء الموافق الخامس من حزيران 2018 في مقره ببغداد؛ لمناقشة المستجدات السياسية، وآفاق التعاون، لتطوير برامج مشتركة من شأنها الارتقاء بالواقع الاقتصادي والأمني في العراق، وقد ناقش الوفد الزائر آليات النهوض بالواقع الاقتصادي من طريق العمل على خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وعبر إصدار التأشيرات إلكترونياً، والارتقاء بالقطاع المصرفي في العراق، وتطوير أداء هيئة الاستثمار، وغيرها من الحلول التي من شأنها القضاء على البطالة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وشدّد الوفد أيضاً على ضرورة إدامة الأمن في البلاد الذي شهد تحسناً كبيراً مؤخراً، وذلك عبر تطوير مؤشرات محلية لمراقبة الواقع الأمني في العراق ورصده، وأكد الوفد أيضاً أهمية وضع دراسات تُساعد العراق على مكافحة الفساد والعمل بجدية على الإصلاح الإداري والمالي.

مركز البيان يختتم أعمال مؤتمره الثاني تحت عنوان: (التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة)

اختتم مركز البيان للدراسات والتخطيط أعمال مؤتمره السنوي الثاني الذي حمل عنوان: (التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة) وقد حضر المؤتمر مسؤولون في مديريات التربية، ومجالس المحافظات، فضلاً عن نخبة من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بالتربية والتعليم، وقد مثل الحكومة العراقية في المؤتمر رئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء الدكتور عبد الكريم الفيصل الذي أشار إلى اهتمام الحكومة بملف التعليم؛ كونه الآلية الأنجع في الحد من الفقر، وتحقيق الاستقرار، والتنمية الاقتصادية المستدامة، ودعا الفيصل إلى بذل مزيد من الجهد البحثي في تشخيص المشكلات، واقتراح الآليات التي من شأنها مساعدة صنّاع القرار في مواجهة التحديات التي تخصّ التربية والتعليم في العراق، وقد تضمن المؤتمر ثلاث جلسات علميّة عرض فيها المختصون دراساتهم وتوصياتهم.

مستدامة
2018

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
مؤتمر البيان السنوي الثاني
تحت شعار

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
مؤتمر البيان السنوي الثاني
تحت شعار

مركز البيان يناقش تحديات الإصلاح في العراق بمشاركة كلية LSE البريطانية

استضاف مركز البيان للدراسات والتخطيط بالتعاون مع مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد البريطانية (LSE) مؤتمراً لمناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق وآفاق الإصلاح المستقبلية.

وقد ركزت الجلسة الأولى في التطورات السياسية في أعقاب الانتخابات الوطنية، وأهمية معالجة الفساد. وترأس الجلسة المدير التنفيذي لمركز البيان سجاد جياد، وشارك في المناقشة كل من الدكتور توبي دودج من كلية لندن للاقتصاد، والدكتور ريناد منصور من معهد تشاتام هاوس، والخبير في استراتيجيات مكافحة الفساد غزوان رفيق. وتركزت المناقشات في طبيعة المكونات والتحالفات السياسية الحالية، وما إذا كانت ستؤدي إلى استقرار الحكومة إلى حد ما من عدمه، وقد ركزت الجلسة أيضاً في أهمية معالجة الفساد السياسي والمالي، وإعادة تأكيد الثقة من أجل تمثيل فعّال بين النخبة السياسية والمواطنين.

أما الجلسة الثانية فتمحورت عن الوضع الاقتصادي الحالي للبلد، وتناولت الآليات التي يمكن للعراق من طريقها أن يحدّ من

الإنفاق في القطاع العام، وترأس الجلسة رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان علي المولوي، وشارك فيها المستشار المالي لرئيس الوزراء الدكتور مظهر صالح، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي في العراق السفير رامون بيلكوا، ومديرة معهد (IRIS)بالجامعة الأمريكية في العراق كريستين فان دين تورن.

وركزت المناقشات في خلق فرص العمل بالقطاع الخاص، وتوفير الخبرة الفنية بإصلاح الإدارة المالية العامة، والعلاقات بين بغداد وأربيل.

وقد أُختُتم المؤتمر بجلسة ثالثة كان الحديث فيها عن التحديات التي تواجه حقوق المرأة، من قبيل العنف الجنسي، والتمثيلين السياسي والمجتمعي. وترأس الجلسة الدكتور توبي دودج، وشارك في الحديث كل من الدكتورة زينب كايا من جامعة لندن، والناشطتين في المجتمع المدني هناء إدوار، وهناء حمود؛ إذ تحدثن عن الصعوبات التي تواجه النساء في العراق، ولاحظن أهمية تعزيز الوصول إلى التعليم وفرص العمل من دون تمييز للرجل على الأنثى.

ويلتزم مركز البيان بالمشاركة مع صُنّاع السياسة العراقيين والمجتمع الدولي؛ لمعالجة التحديات الكثيرة التي تواجه العراق بإجراء بحوث سياسة عامة من شأنها إصلاح القدرات المؤسسيّة للبلاد.

دراسات مترجمة

عناصر التغيير الحكومي الناجح

يرى قادة القطاع العام وجود حاجة ملحة لتغيير الخدمات الحكومية وتطويرها، وبالمقابل ترى الحكومات حول العالم ضرورة إيجاد طرق جديدة لتحقيق طموحات المواطنين، في الوقت الذي يشعر فيه العديد بعدم الرضا والاستحسان؛ وبالتالي، يجب على الحكومات في كثير من الأحيان أن تبادر إلى تقديم «الكثير مقابل القليل» في البيئات التي تواجه قيوداً مالية وقوى خارجية تعيق التغييرات الحكومية.

وأظهرت دراسة لمركز ماكينزي مدى صعوبة تحقيق هذه التغييرات بنحو صحيح، إذ إنه على وفق دراسة استقصائية أجريت على ما يقرب من 3000 مسؤول بالقطاع العام في 18 بلداً فإن 80 % من جهود الحكومة للتغيير قد باءت بالفشل، وشملت الدراسة وجهات نظر حول 80 حالة تغيير وعلى مقابلات معمقة مع 30 شخصاً من قادة التغييرات الحكومية.

ما الذي يميّز 20 % من حالات التغيير الناجحة عن 80 % من حالات التغيير غير الناجحة؟ للإجابة عن هذا السؤال استنتجت هذه الدراسة خمسة عناصر أساسية، ووجدت أن تطبيق هذه العناصر جميعها يزيد من احتمالية نجاح مبادرات التغيير بثلاثة أضعاف المبادرات الأخرى التي لا تطبق فيها هذه العناصر جميعها.

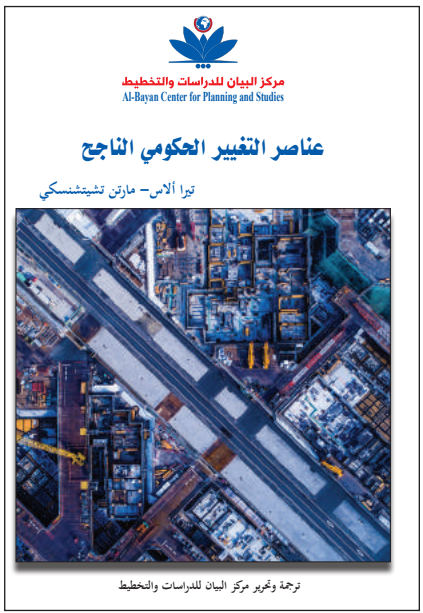

تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق

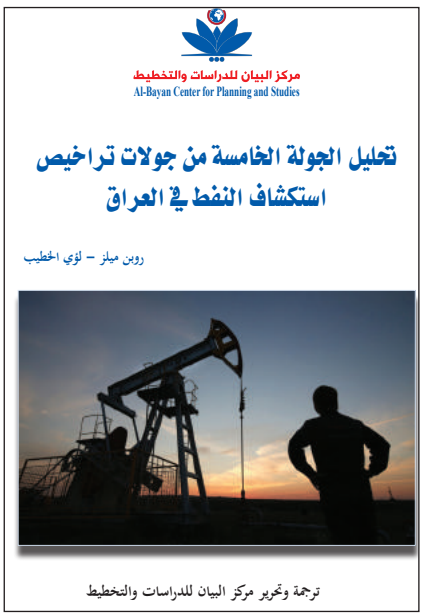

نظمت وزارة النفط العراقية في السادس والعشرين من نيسان للعام 2018 جولة التراخيص الخامسة لاستكشاف وتطوير حقول نفط وغاز، تحت إشراف إدارة العقود والتراخيص النفطية (PCLD). وقد تمت عملية التراخيص من خلال أنموذج عقد جديد، إذ كانت تلك الجولة هي جولة التراخيص الأولى الذي تتم منذ مدة طويلة (انعقدت الجولة الرابعة في شهر أيار 2012).

وتحاول هذه الورقة استعراض نتائج جولة التراخيص ونجاحها في تحقيق أهداف وزارة النفط والحكومة العراقية، وهي في الوقت نفسه لا تنظر في تفاصيل جميع البنود والشروط التعاقدية في جولة التراخيص الخامسة، مقارنة بالجولات الأربع السابقة، أو أية شروط دولية أخرى، إذ إنها تركز بنحوٍ أساس على الشروط المالية (تحديد كيفية السداد ومكافأة المقاول على استثماره)، وعلى عملية جولة التراخيص.

النفط والغاز في كردستان العراق

يوجد في جمهورية العراق –بما في ذلك إقليم كردستان العراق– العديد من حقول النفط التي يمكن استثمارها بسهولة، كان إقليم كردستان العراق قد نجح بنحوٍ خاص في هذا المجال، وبدء تطوير قطاع النفط والغاز في عام 2006، ووقع أكثر من 50 عقداً لمشاركة الإنتاج مع شركات نفط دولية. وكان الشركاء المتعاقدون –في البداية– شركات نفط صغيرة مثل غولف كيستون، وجينيل، وويسترن زاغروس. وقد اكتشفت شركة غولف كيستون حقل شيخان العملاق الذي تقدر احتياطاته بـ 14 مليار برميل نفط (تم تعديل ذلك تنازلياً)، وهو واحد من أكبر الاكتشافات النفطية في العالم منذ أكثر من 20 عاماً. ودخلت شركة إكسون موبيل –في عام 2012– مجال العمل في الإقليم كأول شركة دولية كبرى، تلتها شركات شيفرون، وتوتال، وغاز بروم، وتقدر وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان أن الاحتياطات تصل إلى 45 مليار برميل نفط، و177 تريليون متر مكعب من الغاز. ولو أن إقليم كردستان العراق كان دولة مستقلة، لكان مجموع احتياطاته من النفط والغاز سيضعه بين أكبر عشر دول غنية بالنفط في العالم.

الطاقة الشمسية في العراق: من البداية إلى التعويض

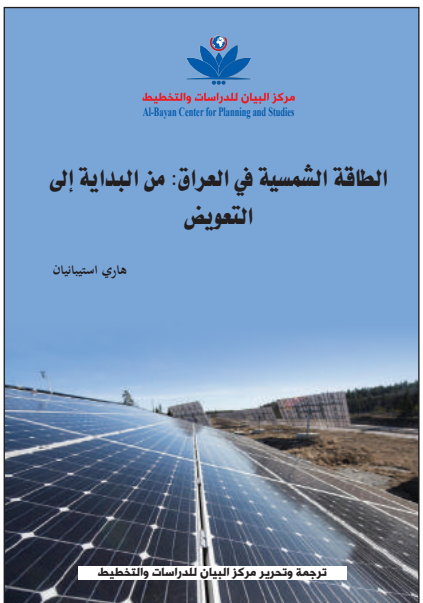

تبقى قضية نقص الطاقة إحدى أكبر التحديات التي تواجه العراق، وعنصراً أساسياً في خطة الحكومة المقبلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرنامج إعادة الإعمار بعد الحرب مع داعش على مدار ثلاث سنوات للأعوام (2014-2017). وقد أدى نقص الطاقة إلى اندلاع الاحتجاجات بالصيف الماضي في العديد من المحافظات الجنوبية ولاسيما البصرة، إذ طالب مواطنوها بالخلاص من الفساد المستشري ونقص الخدمات الأساسية بما في ذلك مياه الشرب والكهرباء()، وقد تعهدت الحكومة بحل مشكلة الكهرباء، لكنها فشلت في ذلك على الرغم من إنفاق أكثر من 40 مليار دولار على هذا القطاع منذ عام 2003؛ وأدى غياب السياسات الواضحة وسوء الإدارة إلى تفاقم المشكلة، واتساع الفجوة بين الطلب على الكهرباء وما توافره الحكومة، وتحويل نقص الطاقة إلى أزمة مزمنة. وفي العام 2012 قدرت الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (INES) تكلفة انقطاع التيار الكهربائي بـ 40 مليار دولار أمريكي (Booz and Co., 2012)، في حين يقدر بعضهم وصول الخسائر إلى 55 مليار دولار سنوياً من الإيرادات المحتملة بسبب نقص إمدادات الطاقة والوقود (Wahab, 2014).

المقالات

في 18 كانون الأول للعام 2017 أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عما عُرف باستراتيجية الأمن القومي الأميركي، التي حملت شعار حملة ترامب الانتخابية ''أميركا أولاً''، وجاء في الاستراتيجية الجديدة أن مصادر التهديد للولايات المتحدة وحلفائها تأتي من ثلاثة جهات: الأولى (روسيا والصين) أو القوى المنافسة، والثانية (إيران وكوريا الشمالية) أو ''الدول المارقة''، والثالثة (التنظيمات الجهادية الإرهابية).

وتركز استراتيجية الرئيس ترامب إلى أربعة محاور رئيسة، هي:

– الأول: حماية أراضي الولايات المتحدة وشعبها ونمط الحياة الأمريكية عبر مكافحة التطرف ومنعه من الانتشار داخل الولايات الأمريكية بالهجرة، وكيفية التعامل مع الأشخاص غير المرغوب فيهم بمنعهم من الدخول إلى الأراضي الأمريكية.

– الثاني: تحقيق الرفاهية للأمريكيين.

– الثالث: فرض ''السلام باستخدام القوة''، وتطوير هياكل القوات المسلحة الأمريكية ومنظومة الدفاع الصاروخية.

– الرابع: تعزيز النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة عالمياً بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار.

فرنسا تتحدى عدوانية أمريكا وترنو إلى أن تصبح وسيطاً في منطقة الشرق الأوسط

للكاتبة كاثرين شكدام

في ذروة الأزمة الجزائرية–الفرنسية وتحديداً في 4 حزيران 1958 ألقى الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول خطاباً وضّح فيه مستقبل بلاده السياسي، ورسّخ فكرة أن المغامرات الفرنسية الاستعمارية قد انتهت بالفعل. وقال الجنرال –الذي وقف أمام جماهير أُختيروا مسبقاً في عاصمة الجزائر–: ”لقد فهمتكم!“؛ فتلك الجملة قد أسيء فهمها في بداية الأمر كتعبير عن دعمه المضاد للتحرر السياسي والمؤسسي في الجزائر، لكن سرعان ما اتضح أن رؤيته كانت للمستقبل الذي يدور حول مفهوم استقلالية السيادة الذي كرس حياته المهنية للدفاع عنها، وتأكيدها كحق أساسٍ للبلد.

لقد رأى العديد من معاصري الجنرال ديغول أن أعماله تُعدُّ خيانة لفرنسا؛ فقد كان يسلك اتجاهاً معاكساً للسياسة المؤسسة الفرنسية آنذاك، ففي أحد اللقاءات قال ديغول للعضو السابق في المقاومة لويس تيرينوار في 18 أيار 1955: ”إننا نشهد حركة عامة في العالم، نشهد موجة تدفع جميع الشعوب نحو التحرر، ولكن هناك حمقى لا يريدون أن يفهموا ذلك...“، إذ لم تتطلع طموحات ديغول إلى الاستعمار، بل في صعود فرنسا كقوة أوروبية؛ الأمر الذي قد يحد من القوة المالية والجرّ السياسي للطموح الأمريكي في الهيمنة.

للكاتب هاشم الركابي

يعلن الآلاف من العراقيين في كل دورة انتخابية –بما فيهم أولئك الذين لديهم فرصة ضئيلة للفوز– ترشيحهم للانتخابات، إذ تنافس 9043 مرشحاً على 328 مقعداً فقط في الانتخابات البرلمانية لعام 2014 أيّ ما يعادل حوالي 27 مرة ضعف عدد المقاعد المتاحة، وتعدُّ هذه النسبة عالية جداً في حال ماثلناها مع البلدان الأخرى ذات النظم السياسية والانتخابية المماثلة؛ فعلى سبيل المثال: تنافسَ 2146 مرشحاً على أكثر من 200 مقعد في الانتخابات البرلمانية لفنلندا –التي لها نظام برلماني وتمثيل نسبي– لعام 2015، وهو ما يمثل 10 أضعاف عدد المقاعد المخصصة، وقد يزعم أنصار الأنظمة التي تتيح ترشيح عدداً كبيراً من الأفراد بأن لها ميزة الحد من المنافسة داخل الحزب الواحد من خلال السماح للعديد من الأشخاص بالترشيح تحت راية الحزب نفسه. وإن احتمالية وجود مرشحين يتشاركون الهوية نفسها في كل دائرة انتخابية تحفزهم على أن يكونوا أكثر استجابة لاحتياجات الناخبين، وتحد من تحشيد الناخبين على أساس الهويات الفرعية، فمثلاً: إذا كان هناك مرشحان –فأكثر– يتنافسان في المنطقة نفسها ويتشاركان الامتداد العشائري نفسه، فمن المرجح أن يعاد انتخاب المرشح الذي أوفى بتعهداته سابقاً.

للكاتب زهير جمعة المالكي

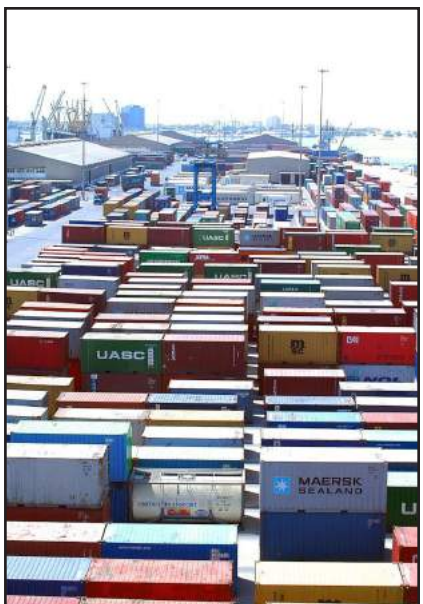

حينما انطلق الأدميرال الصيني تشنغ خه بأسطوله المكون من 62 سفينة في القرن الخامس عشر الميلادي بسبع رحلات لم يكن يدرك أن تلك الرحلات ستكون ملهمة لحرب جديدة في بداية الألفية الثانية؛ فتلك الرحلات أخذت الأدميرال الصيني لزيارة عدة دول تقع على سواحل المحيط الهندي وجنوب آسيا وأفريقيا حتى وصل إلى منطقة الخليج والبحر الأحمر، وقد ألهمت تلك الرحلات عدة دول تسعى للسيطرة على التجارة في المحيط الهندي، وبحر الصين، والقرن الأفريقي الذي تمر عبرها 70 % من تجارة العالم، وكانت بداية ذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي حينما أدركت الصين أنها ستكون الهدف التالي؛ لذلك انطلق رئيس الوزراء الصيني لي بينغ عام 1994 في جولة في دول آسيا الوسطى في محاولة لإيجاد طرق بديلة لكسر أي طوق يمكن أن يضرب حصاراً عليها؛ مما أشعل حرباً قاسية هي حرب السيطرة على الموانئ، وإنشاء القواعد البحرية العسكرية التي تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والسياسية.

القرارات الصعبة – فرنسا في صراع بين السياسة الواقعية والأخلاقيات الجمهورية

للكاتبة كاثرين شكدام

تمكّنت فرنسا فيما مضى من الحصول على مكانة مرموقة، تتمثّل بتكوين دولة ذات سيادة حرة، أدّت فيها القيم الجمهورية إلى أن تكون مصدر إلهام لشعبها، بعدما رسخت في دستورها مفردات الديمقراطية مثل: الحرية، والمساواة، والإخاء. وكان لدى فرنسا فيما مضى امتياز اختيار القرارات السياسية الخاصة بها، ولكن بسبب العولمة، ومع تقارب دول العالم تعرضت المناورات السياسية الفرنسية لكثيرٍ من السخرية السياسية.

إن السياسات المذكورة في كتاب (en même temps) (في الوقت نفسه)، جعلت الجمهورية الخامسة تتصارع مع التطورات الاجتماعية والسياسية المتوقعة منها؛ فاليوم تواجه فرنسا واقع مرحلة ما بعد تنظيم داعش، ومواجهة الأخطاء المرتكبة في الماضي.

يقول جون بيير فيليو أستاذ الدراسات الحديثة بالشرق الأوسط في العلوم، في مقال نشر في موقع المحادثة (The Conversation): إن على فرنسا الاستمرار في اللجوء إلى المبادئ الأخلاقية كاستراتيجية في مواجهتها مع العالم العربي، وعرض قيم الحزب الجمهوري في الوقت نفسه.

تغيُّر الموقف الفرنسي تجاه الشرق الأوسط

للكاتبة كاثرين شكدام

في مقابلة أجريت مؤخراً مع وكالة شفقنا للأنباء، أشار دينيس بوشارد مستشار الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية إلى أن موقف فرنسا ومصالحها تجاه الشرق الأوسط يرتبط باحتياجاتها الوطنية المباشرة والأمن بنحوٍ أكبر من الحاجة لتوجيه مستقبل المنطقة. وتعدُّ فرنسا موطناً للمجتمعات القادمة من الشرق الأوسط؛ وهذا الأمر يجعل الجمهورية الخامسة أكثر عرضة للتطورات السلبية، ويؤكد بوشارد بقوله: "جغرافياً، تقع فرنسا قريبة جداً من أفريقيا والشرق الأوسط، وهذا يعني أنها تتأثر مباشرة بالتطورات التي تحدث في تلك المناطق، فأي شيء يحدث في الشرق الأوسط وأفريقيا هو مسألة ذات أهمية وطنية لفرنسا، وهو واقع لن يتغيّر"، وبحسب ما متوافر من معطيات نرى أنّ فرنسا لا تستطيع احتمال حدوث فوضى في المنطقة دون أن تحافظ على سلامة حدودها وتوازنها الاجتماعي السياسي، فمن منظور اقتصادي تعتمد هذه الدولة كثيراً على مستعمراتها السابقة لدعم أسواقها، وإدخال الثروة إلى اقتصادها الوطني. وعلى خلاف الولايات المتحدة التي تتمتع برفاهية موقعها في وسط المحيط الذي يعمل كعازل يساعدها في محاولاتها للهيمنة، فإن فرنسا بحاجة إلى بذل جهد أكبر للمحافظة على تماسكها واستمراريتها.

الاتفاق النووي الإيراني بين الرفض الأمريكي والقبول الأوروبي

للكاتب أحمد حسن علي

في تموز من عام 2015 وبعد 20 شهراً من المفاوضات؛ تُوصِّل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5 + 1 (الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والصين مع الاتحاد الأوروبي) لرفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران مقابل تفكيك طهران لبرنامجها النووي، ودخل الاتفاق حيّز التنفيذ في كانون الثاني 2016 تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد فرضت عقوبات أضرت بالاقتصاد الإيراني، وكبدتها خسائر كبيرة منذ عام 2012 لإجبارها على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم. ومع رفع تلك العقوبات تمكّن الإيرانيون من استخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة، والوصول إلى أكثر من 100 مليار دولار من أموالهم المجمدة بالخارج، وقدرتهم على استئناف بيع النفط في الأسواق الدولية. وكانت مصادر استخبارية دولية تتوقع اقتراب إيران قبل تنفيذ الاتفاق من إنتاج قنبلة ذرية في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر، لكن تنفيذ الاتفاق حرم طهران من تلك الفرصة المحتملة. وبالمقابل، يقوم الرئيس الأمريكي بتوقيع وثيقة تجمد العقوبات كل 120 يوماً.

فرنسا الشريك الاستراتيجيّ المهمّ في الشرق الأوسط

للكاتبة كاثرين شكدام

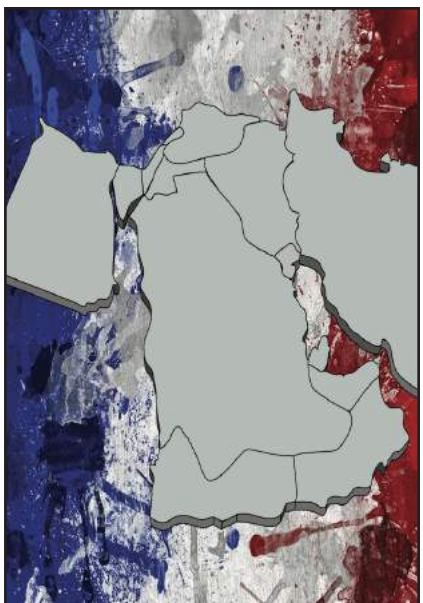

في كلمته خلال المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في مدينة دافوس السويسريّة شدّد الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون بوضوح على عزمه بأن تستعيد فرنسا موقعها بين الدّول العظمى، وتعيد تأكيد نفسها كشريك استراتيجيّ متعدّد الأقطاب، مجسداً ذلك في ثلاث كلمات: ''فرنسا قد عادت''، وخلافاً لسلفيه –وكما ذُكِر في كتابه ''الثورة''– فإن لدى الرئيس ماكرون رؤية يعتقد من خلالها أنها ستسمح لفرنسا بالظهور كجهة فاعلة مرّة أخرى، مدافعاً عن القيم التي تجسدها الجمهوريّة الفرنسيّة: ''الحريّة والأخوّة والمساواة''. فإذا كانت الأقوال القديمة الخاصّة بالجمهوريين السابقين تثير السخرية لدى بعض الخبراء على مرّ السنين؛ بسبب التعصّب العلمانيّ الفرنسيّ تجاه الأقليات الدينيّة، فضلاً عن الشعور بالتفوّق العرقيّ في ردودهم حول الهجرة، فيعتقد ماكرون أنه بإمكان فرنسا العودة إلى طبيعتها الحقيقيّة في ظلّ المناخ السياسيّ الصحيح. وإن هذا الاعتقاد الذي يجب أنْ يُفرَضَ تأثيرُهُ داخل حدود الجمهوريّة هو ما سيجعل فرنسا شريكاً جذاباً. ولكون فرنسا عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنها تحت رئاسة إيمانويل ماكرون ستتحصّل على السلامة العقلانية والنهج البراغماتي.

أزمة مياه العراق .. تحديات وحلول

للكاتب حيدر الخفاجي

تتعرض منطقة الشرق الأوسط –ولاسيما العراق– منذ عدة سنوات لأزمة مياه حقيقية مع استمرار حالة سوء توزيع الحصص المائية من الأنهار المتجهة من دول المنبع إلى دول المصب؛ وقد تأثر العراق بذلك الأمر؛ لعدم وجود مصادر أخرى للمياه بما يتناسب مع حجم الاستهلاك، إذ أصبحت هذه العوامل محل خلافات بين دول المنطقة وباتت قابلة للانفجار في أي وقت ممكن، ولاسيما بعد التغيُّرات المناخية والبيئية، وشح المياه في السدود والأنهار، وعدم سقوط الأمطار في المدة الأخيرة، وتعاظم الحاجة إليها في زيادة استهلاكها. ويمكن القول إن هذه الأزمة باتت كبيرة ومعقدة، ولا تختصُّ بالجانب العراقي فحسب، بل أيضاً بالدول التي تمرّ فيها الأنهار والتي تستفيد منها هذه الدول، وتختلف أنواع المصادر المتاحة للمياه في دول منطقة الشرق الأوسط، فبعضها تعتمد أساساً على المياه السطحية من مشاطئة الأنهر الدولية، مثل: العراق، وسوريا، ومصر، ودول أخرى، مثل: اليمن، وجيبوتي، ودول الخليج، وهي تعتمد اعتماداً أساسياً على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، بينما تستخدم دول أخرى مزيجاً من المياه السطحية والجوفية.

للكاتب علي المولوي

لم تكن علاقة الأمم المتحدة بالعراق على مدى العقود الأربعة الماضية خالية من الاضطرابات على مختلف الصُعُد، لكن منذ العام 2003 عملت الأمم المتحدة بنحوٍ كبيرٍ على مساعدة هذه الدولة بإحلال السلام والأمن داخلياً وخارجياً؛ إذ خلال مدة دامت 13 عاماً –حقبة العقوبات الاقتصادية إثر حرب الكويت– عُدَّ العراق دولة منبوذة تهدد السلم والأمن الدولي، واليوم وبعد أن خرج من حرب مكلفة مع داعش، يقف العراق على مفترق طرق، وبات المجتمع الدولي والأمم المتحدة يحتاجان إلى إعادة النظر بالزاماتهما تجاه البلد من أجل تعزيز المكاسب الأخيرة. ولا بدَّ من إجراء تقييم نقدي لدور الأمم المتحدة في العراق لتحديد أفضل مسار للمضي قدماً، ومن المهم حين القيام بذلك أن ننظر إلى كيفية تطور دور الأمم المتحدة في العراق، وأن نأخذ بالحسبان أي أخطاء وأوجه قصور.

سلطنة عمان وسياسة الحياد تجاه إيران

للكاتب حيدر الخفاجي

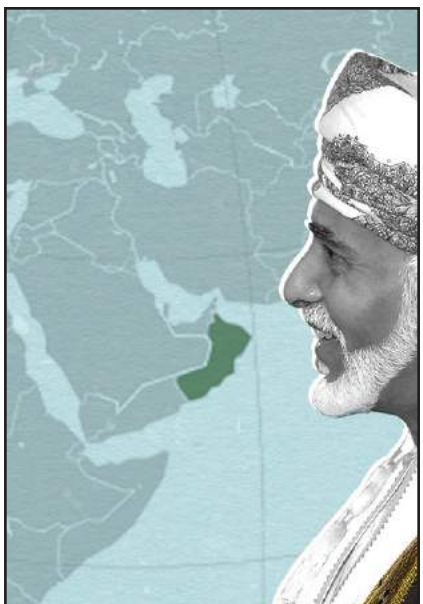

لطالما عُرف عن العلاقات العُمانية-الإيرانية بأنها تسير حيادياً وبنحو إيجابيّ جداً بمنطقة الخليج في كثير من القضايا الحساسة، وينبغي فهم تحالف مسقط – طهران ضمن سياق مقاربة سلطنة عُمان المستقلة لما يخص الشؤون الخارجية بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، فمنذ استلامه الحكم سنة 1970م، تمكن من إحداث توازن بين المصالح المتضاربة لجيران عُمان الأكبر والأكثر قوّة وتعدُّ عمان الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي المتميزة بعلاقات حسنة مع إيران، فهي كانت -وما زالت- مختلفة في مواقفها وأحياناً مخالفة للإجماع الخليجي في كثير من القضايا الإقليمية من دون الصدام، وإبقاء باب الحوار مفتوحاً مع جميع جيرانها من الدول الخليجية، وترتبط سلطنة عمان بعلاقات متينة مع إيران، فعلى الرغم من أنها لم تكن خالية من الحروب والمصادمات في الماضي، إلا أنّ الواقع الجغرافي لكلا البلدين فرض بعض المصالح المشتركة بصفتهما الدولتين اللتين تسيطران على جانبي مدخل الخليج. إذ شهدت العلاقات بين البلدين تحولاً كبيراً في التعاون السياسي بعد تولي السلطان قابوس، حيث ساعدت إيران عُمان بالدعم العسكري لمواجهة الثورة في ظفار، في حين كانت بعض دول الخليج العربي تدعم الثوار وتدربهم رسمياً.

للكاتب أحمد حسن علي

مما لا شكَّ فيه أن العراق مقبل على أزمة مياه في السنوات القادمة؛ بسبب المشروع التركي في جنوب شرق الأناضول الذي هو على وشك الانتهاء والذي سيؤدي إلى تصحُّر العراق –الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد ألمانيا والمملكة المتحدة، والمصدر الأول للنفط إليها– الذي بدوره كان منشغلاً في توطيد الاستقرار بعد سنوات طويلة من الحصار الدولي، والاحتلال الأمريكي، وتهديد الجماعات الإرهابية.

إن صانع القرار العراقي مطالب أكثر من أي وقت مضى باتخاذ قرارات استراتيجية، قبل أن يجد العراقيون بلدهم صحراء متصلة بصحراء الجزيرة العربية؛ وفي هذا البحث عرض للأزمة المائية، ورأي لبعض الخبراء في كيفية معالجتها من طريق حلول استراتيجية تبعد العراق عن الخضوع للإرادة التركية في المستقبل.

للكاتب هاشم الركابي

ناك عدد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بإمكانها حثُّ الناخبين في العراق على المشاركة على مستوى مقبول في الانتخابات النيابية المقبلة المقرر إجراؤها في الثاني عشر من أيار للعام الحالي على الرغم من بعض الدعوات الفردية لمقاطعتها؛ ومما يلاحظ فإن نسبة المشاركة في الانتخابات آخذة بالانخفاض؛ ولذلك ينبغي طرح السؤال الآتي: هل يسبب انخفاض نسب المشاركة مشكلة؟

تشير بيانات المشاركة الانتخابية في جميع أنحاء العالم إلى أن غالبية الديمقراطيات الانتخابية -نحو 68 %- تكون نسبة الإقبال فيها تتراوح بين 50 % و83 %، فيما تكون نسبة المشاركة في 16 % من الديمقراطيات الانتخابية أقل من 50 %، و15.5 % منها تكون نسبة المشاركة فيها أعلى من 83 %؛ وبناءً على ذلك، يتبيّن أن نسبة المشاركة الانتخابية في العراق مقبولة مقارنة بالديمقراطيات الانتخابية الأخرى.

هل يحرم دول الخليج من فرص الاقتصاد الإيراني؟

للكاتب حيدر الخفاجي

يعدُّ الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات الأكثر تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط. وإيران هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تصدّر كلَّ فئة من الصادرات المتنوعة على النحو المحدد لها من قبل صندوق النقد الدولي في الأعوام الأخيرة، وإن جهود إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرامية إلى تقييد قدرة طهران على بناء ترسانة عسكرية في المنطقة قد تكون لها تداعيات ربما تعيد عن طريقها تشكيلَ ديناميات اقتصادية إقليمية، فإيران ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية، وكذلك من حيث عدد السكان، وقد وصل ناتجها المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى 400 مليار دولار من الإيرادات، ويعدُّ سوق الأسهم الإيرانية من أكبر أسواق الدول الخمس الناشئة في مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ حجمها 95 مليار دولار، مع حجم تداول يومي يبلغ 100 مليون دولار، ولقد اختبرت السنوات الماضية من العقوبات سعة دهاء الإيرانيين الذين اضطروا إلى إيجاد السبل والوسائل لتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفط ومشتقاته؛ وإذا تجاوزت إيران مرحلة العقوبات الدولية، فإنها ستبدأ زيادة الإنتاج في مبيعات النفط.

الموازنة الاتحادية العراقية لعام 2018: الميزات والاتجاهات الرئيسة

للكاتب علي المولوي

بعد إجراء التعديلات التي أدخلتها اللجنة المالية في مجلس النواب على مسودة قانون الموازنة الاتحادية الذي قدمته الحكومة العراقية، أقرَّ البرلمان الموازنة العامة لعام 2018 في الثالث من آذار، وتضمّنت الموازنة إجراء تقليص في الإنفاق في مجالي الأمن والدفاع؛ وزيادة الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والصحة؛ وتغيير مهم في حساب مخصصات إقليم كردستان.

وارتفع إجمالي الإنفاق إلى 104 تريليونات دينار بنسبة 3.5 % مقارنة بالعام الماضي، وقد قدّرت الحكومة سعر بيع النفط عند 46 دولاراً للبرميل، مع افتراض أن معدل الصادرات ستصل إلى 3.888 مليون برميل يومياً. وبما أن أسعار النفط تجاوزت 60 دولاراً للبرميل الواحد ومع اقتراب الإنتاج من الوصول إلى 3.8 مليون برميل في اليوم، فمن المرجح أن تتجاوز العائدات النفطية الأهداف المحددة في الموازنة.

وعلى الرغم من انخفاض الإنفاق للمشاريع الاستثمارية عن السنة الماضية إلى حوالي 24 %، فقد انخفض العجز المتوقع بنحوٍ كبير (بنسبة 42 %)؛ بسبب زيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية.

نظام التّعليم الوطنيّ في فرنسا – التّعبير عن فلسفة اجتماعيّة ديمقراطيّة

للكاتبة كاثرين شكدام

قبل وقت طويل من ظهور فرنسا كدولة ديمقراطية، لطالما كانت تطمح هذه الدولة لرفع الأمة قبال الوصول إلى المبادئ التي أراد نخبة المفكرين رؤيتها، إذ كتب عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم في التعليم وعلم الاجتماع: "لكل أمة نظامها التعليمي الخاص بها الذي يعكس هويتها تماماً كما تعكس الأخلاق، والآراء السياسية، والميول الدينية هويتها الوطنية". ويعكس أسلوب التعليم في كل دولة رؤية الأمة اجتماعياً، إذ إن الطفل الذي ولد وترعرع في بلد جمهوري سيكتسب بالتأكيد الصفات التي تتمسك بها الدولة.

ويفترض دوركايم في تحليله للدور الذي يؤديه التعليم في المجتمع، أن الدولة ستطمح في نهاية المطاف إلى قولبة الجيل القادم ليعكسوا صورتها بوضع نظام تعليمي يتماشى مع رؤيتها السياسية والفلسفية، ويتفق التأريخ مع هذا التأثير في حال نظرنا إلى الدور الذي أدّاه التعليم في روسيا السوفيتية كقناة، وتوسعة لمبادئ تأسيس الدولة.

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: تركيز خاص على جمهورية العراق

للكاتب علي المولوي

أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 في الشهر الماضي، وكشفت المنظمة في تقريرها عن تصدُّر نيوزيلندا القائمة من حيث قلة الفساد متحصلةً على مجموع 89 /100، في حين صُنفت الصومال بأعلى مستويات للفساد بمجموع 9/100، وبلغ متوسط النتيجة العالمية 43 /100.

وقد كشف التقرير عن تحسُّن ترتيب العراق تحسناً طفيفاً، إذ ارتفع تقييم البلاد من 17 /100 في عام 2017 إلى 18 /100 في عام 2018؛ وبذلك يحتل العراق المرتبة 169 من إجمالي 180 دولة مدرجة في المؤشر. وفي الشرق الأوسط، حققت الإمارات العربية المتحدة النتيجة الأفضل بحصولها على تقييم 71 /100، وجاءت في الترتيب 21 على مستوى العالم.

صناعة تدوير النفايات في العراق – اقتراح لدعم المشاريع الصغيرة

للكاتب أحمد حسن علي

تمثّلُ المشاريع الصغيرة والمتوسطة العصبَ الاقتصاديّ في البلدان المتطورة كونَها تستثمرُ ما لديها من طاقات بشرية في مختلف المشاريع الاقتصادية؛ وهذا الاستثمار يؤدّي إلى بناء اقتصاديات قوية بعيداً عن اعتماد المواطن على الحكومات ووظائف الدولة، وحين ملاحظة اقتصاديات الدول العظمى والغنية، نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكّل معظم الكيانات الاقتصادية العملاقة وتوفّر الكثير من فرص العمل.

ويعرّف البنك الدولي المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتكون من عشرة عاملين أو أقل، فيما يشتمل المشروع المتوسط على خمسين عامل كحد أعلى. وتسعى الدول النامية إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تشريع حزمة من المحفزات الاستثمارية لتقوية الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

والسؤال الذي يطرحه الكثيرون هو: كيف يتمكّن الجيل الجديد من إنشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والابتعاد عن العمل في مؤسسات الدولة؟

للكاتب علي المولوي

يعد مفهوم الفدرالية من المفاهيم الغريبة على التجربة السياسية العراقية؛ وهذا ما جعل تطبيقها يواجه صعوبات منذ إقرارها في الدستور العراقي عام 2005.

إن هذه الورقة لا تبحث في كيفية تأثير التصورات المختلفة لكتاب الدستور إلى اعتماد أحكام غير متماسكة ومتناقضة فيما يخصُّ توزيع السلطة والصلاحيات بين المركز والمحافظات، إلا أنه يمكن القول إن هناك عاملين محفزين أساسيين، هما: الأول: المطلب الكردي بالإبقاء على طبيعة النظام شبه المستقل في إقليم كردستان الذي تم تطبيقه منذ عام 1991. والآخر: إجماع النخب السياسية على فكرة مفادها: ضرورة عدم تمركز السلطة في بغداد لمنع ظهور نظام استبدادي آخر في قادم الأيام، لقد تطور مفهوم الفدرالية بنحوٍ ملحوظ خلال العقد الماضي، ولعلَّ أبرز تجليات الفدرالية جاءت بعد سقوط الموصل في تموز 2014 حينما تمكن تنظيم داعش الإرهابي من السيطرة على ثلث أراضي العراق وهدد وجود الدولة العراقية، حيث عُدّت الفدرالية خارطة طريق لإنقاذ العراق، والحفاظ على سلامة أراضيه، وهزيمة تنظيم داعش، وإيجاد ترتيبات سياسية مستدامة يمكن أن تحمي البلد من الانزلاق في دوامة صراعات مستقبلية جديدة.

للكاتب أحمد حسن علي

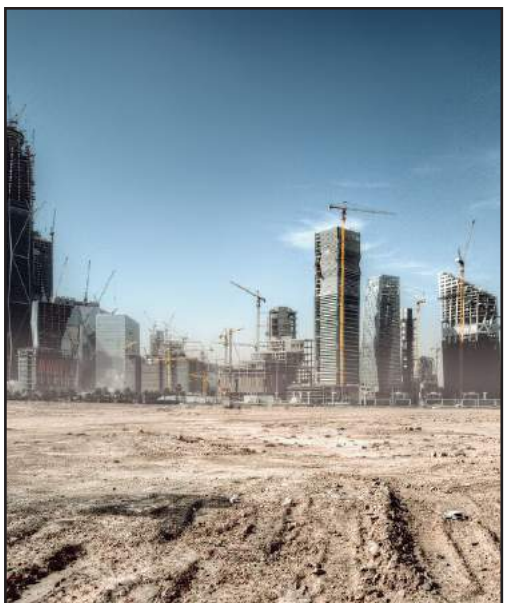

من البديهيات التي يجب أن نضعها في الحسبان هي أن تحسن الاقتصاد في العراق من أساسيات استقرار البلاد سياسياً وأمنياً، وعلى الرغم من ذلك نرى بوضوح تام أن العراق –وبحسب التحليلات الاقتصادية– يعتمد على قطاع النفط وسيبقى معتمداً عليه على المدى القريب والمتوسط في نموه الاقتصادي التي تعد مشكلة، فضلاً عن المشكلة الأخرى المتمثلة بالمعاناة في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة، والزراعة، وقطاعات الخدمات الحكومية مثل: الصحة، والتعليم، وفي السنوات المقبلة سيعتمد العراق على عائدات النفط لتمويل معظم عمليات إعادة الإعمار وتطوير البلاد، وهناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي قد تعيق هذه العمليات، والتي من المرجح أن تستغرق سنوات حتى يتمكن العراق من زيادة صادراته إلى المرحلة التي يمكن أن تغطي جميع تكاليف إعادة الإعمار، فعلى المدى القصير، اضطر العراق إلى أن يلجأ إلى وسيلة غير محببة لتمويل هذه المشاريع ولاسيما من خلال برامج المعونة الأجنبية والقروض، ولكن على المدى البعيد يجب إيجاد وسائل لتوسيع قطاعات أخرى من الاقتصاد وتطويرها، على الأقل إلى درجة الاستدامة الذاتية.

للكاتب أحمد حسن علي

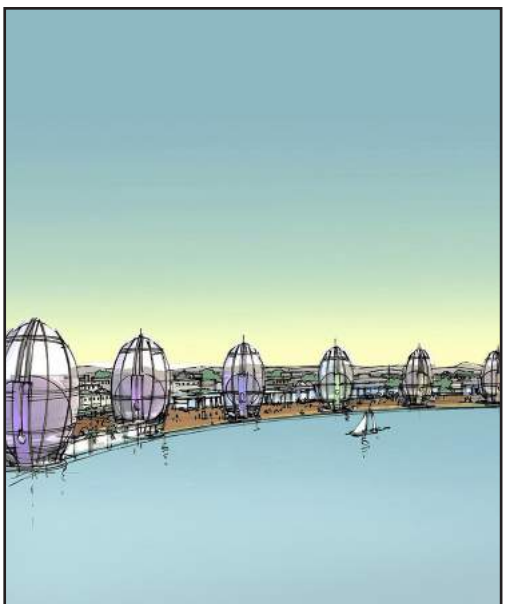

تعدُّ السياحة الداخلية –من الناحية التأريخية– أولى أشكال السياحة التي ما زالت قائمة حتى اليوم، وتمثل الجزء الأكبر من النشاط السياحي العالمي، ويقدر خبراء الاقتصاد في منظمة السياحة العالمية أن السياحة الداخلية على المستوى العالمي تمثل ثلثي السياحة الكلية.

والسياحة الداخلية أو المحلية هي نشاط سياحي داخل الدولة نفسها، أي إن السائحين هم من سكان البلد نفسه يسافرون من مكان إلى آخر بغرض السياحة مستفيدين من حرية التنقل داخل البلد.

وهناك ثلاثة أسئلة مهمة تخص السياحة الداخلية، هي:

ما خصائص السياحة الداخلية؟

ما تأثيرها على الحياة الاجتماعية للدولة؟

كيف يمكن صناعة سياحة محلية قوية وتطويرها؟

للكاتب د. جبار سويس الذهبي

ورث قطاع التعليم في العراق تركةً ثقيلةً حاولت الدولة الجديدة بعد عام 2003 بحكوماتها أن تقلل من آثارها، وتمثل مشكلة توفير الأبنية المدرسية في جميع محافظات البلاد أكثرها ثقلاً؛ فقد كشفت لجنة التربية في مجلس النواب أن العراق بحاجة إلى 6000 مدرسة من أجل سد النقص الحاصل واستيعاب أعداد الطلبة.

ومن هنا جاءت المحاولات الخجولة للحكومات المتعاقبة؛ لإيجاد حلول للتغلُّب على هذه المشكلة المتفاقمة، ومن بين هذه الحلول بناء مدارس كرفانية في مناطق أطراف بغداد، وإضافة بعض الصفوف الكرفانية للمدارس ذات الكثافة العالية في أعداد التلاميذ، ومحاولة التخفيف من الضغط الذي يولده الدوام الثنائي والثلاثي على التلاميذ أو المعلمين أو إدارات المدارس، إذ لا يخفى ما يؤثره هذا النوع من الدوام في الوقت المخصص للدرس، بحيث يضغط الوقت حتى يصل إلى نصف ساعة في كثير من الأحيان، فضلًا عن التجاوز على استراحة التلاميذ بين الدروس (الفسحة)، وما يولده الدوام (النهاري) من إرهاق للمعلمين والتلاميذ، كونه يستنفد ما تبقت لهم من طاقة.

مكافحة الفساد.. استخدام تقنيات استخراج البيانات في الحوكمة الإلكترونية

للكاتب أحمد حسن علي

يعدُّ مصطلح البيانات الكبيرة القاعدةَ الواسعةَ التي تشمل كل البيانات المتعلقة بالمؤسسات والأفراد، أما عملية استخراج البيانات فهي إحدى وسائل الوصول إلى المعلومات.

وتقنيات استخراج البيانات تعني اكتشاف ما في البيانات ومعرفتها، وبكلمة أخرى: تعرف على أنها عملية تستخدم لاستخراج البيانات القابلة للاستخدام من مجموعة كبيرة من البيانات الخام، بما يعني من تحليل أنماط البيانات في مجموعات البيانات الكبيرة باستخدام برنامج واحد فأكثر.

وتحتوي عمليات استخراج البيانات على تطبيقات في مجالات متعددة مثل العلوم والأبحاث، لكن الحكومات والمؤسسات التجارية الكبرى تستخدم تطبيقات استخراج البيانات لمعرفة مزيد من المعلومات عن موظفيها أو زبائنها وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإنجاح برامجها والاستفادة من الموارد بطريقة أكثر مثالية، عبر جمع البيانات وتخزينها، ثم معالجتها عبر برامج إلكترونية.

للكاتب علي زياد العلي

تمثّل مكانة العراق الجيوبولتكية واعزاً استراتيجياً للقوى الكبرى من أجل إدامة علاقاتها معه، بحيث أدركت اليابان أهمية هذه المكانة الحيوية من الناحية الطاقوية والجيوسياسية؛ لذلك يمثل العراق فرصة استراتيجية لإدامة الوجود الياباني في منطقة الشرق الأوسط المضطرب، فلطالما كانت اليابان الدولة الشرقية الملهمة للدول الصاعدة ومنها دول العالم الثالث؛ نظراً لما حققته من ارتقاء استراتيجي في مدة وجيزة ولاسيما بعد مأساة خروجها من الحرب العالمية الثانية، فالمعجزة اليابانية هي ليست إبداعاً يابانياً فحسب بل هي أيضاً صناعة غربية–أمريكية، سبب نهوضها هو أن منطقة شرق آسيا كانت تعاني من تهديد نتيجة المد الشيوعي فيها؛ وبالتالي اقتضت الضرورة الغربية إنشاء دول ليبرالية على الطراز الغربي فجاء الدعم الأمريكي لليابان وكوريا الجنوبية؛ لتكون دولَ ارتكاز استراتيجي لها، إن المتابع للسياسة الخارجية اليابانية في العراق يجد أنها ترتكز إلى أساس اجتذاب التأثير من خلال وسائل القوة اللينة اليابانية المتمثلة بالسمعة اليابانية التي تأتي من جودة صناعتها وعراقة ثقافتها ونجاع سياساتها.

أربع خطوات تنظيمية في مكافحة الفساد

للكاتب أحمد حسن علي

يُصنّف الفساد على أنّه أسوأ مرض لأي دولة من الدول النامية في العالم الثالث، بل حتى في الدول الناشئة من العالم الثاني؛ لأنها تجعل الاقتصاد يعمل بنحوٍ غيرِ فعالٍ مسببةً زيادةً في الأسعار وانتشاراً للجريمة، وفي بعض الحالات تقود إلى ثورات كارثية وحروب أهلية كما شهدنا في السنوات الأخيرة، والسؤال المطروح هنا هو كيف تتشكّل سلسلة الفساد؟ والحقيقة فإن الطبقة الفاسدة التي تشمل المسؤولين المتواطئين، والنواب، ورجال الأعمال، وموظفي الخدمة المدنية، يشتركون جميعاً تدريجياً في تكوين تنظيمٍ سريٍّ يرتكب الجرائم، وهذا التنظيم لديه من الموارد الإدارية ما يجعله يشعر بأنه يأمن العقاب؛ لذا فهم يسعون إلى غسل الأموال والتهرب من الضرائب؛ لأنهم يعلمون أنه إذا حدث أي شيء قد يشكل خطورة عليهم فإن المتواطئين معهم من المسؤولين سيدعمونهم وينقذونهم،وحينما يحاول مواطن أو رجل أعمال يعاني من الفساد الاستعانة بالقانون لمعاقبة المسؤولين الفاسدين، فإنه لن ينجح فعلاً. وفضلاً عن ذلك –وبسبب الاعتماد على القانون– قد يتعرض المواطن أو رجل الأعمال هذا إلى الملاحقة القانونية من قبل الفاسدين. وفي ظل مثل هذه الظروف تصبح مكافحة الفقر، والجريمة، وتطوير الاقتصاد عديمة الجدوى ما لم يُقضَ على الفساد بنحو كامل.

للكاتب أحمد حسن علي

في معظم البلدان النامية ينتشر الفساد بنحوٍ كبيرٍ بحيث يُصبح جزءاً من الحياة اليومية، ويتعلّم المجتمع كيفية التعايش معه ليكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافته، إذ تساعد بعض الآليات على نشر الفساد وجعله ممارسة معتادة في بلدان العالم الثالث، بل إن الموظفين الذين يرفضون أخذ الرشوة قد يُعزلون من قبل المجموعة الفاسدة، حتى أن رجال الأعمال الذين يعارضون أعمال الفساد يُحاربون من المجموعة نفسها. ومع مرور السنين تتكون صورة للدولة التي بموجبها تعد الخدمة المدنية بعيدة كل البعد عن كونها هيئة موجودة لخدمة المواطنين، وتصبح هي الطريقة السريعة للثراء والأقل خطورة ليبدو الفساد طبيعياً في المجتمع.

من الناحية العملية، فإن البيئة التي يعمل فيها الموظفون العموميون والمؤسسات الفاعلة هي التي تسبب الفساد؛ لإن الإدارة العامة للمؤسسات في البلدان النامية تكون بيروقراطية وغير فعّالة. وهناك عدد كبير من الأنظمة المعقّدة والمقيّدة إلى جانب الضوابط غير الكافية التي هي من سمات البلدان النامية التي يستطيع الفساد تجاوزها.

رؤى التحليل الاستراتيجي لظاهرة الإرهاب

للكاتب علي زياد العلي

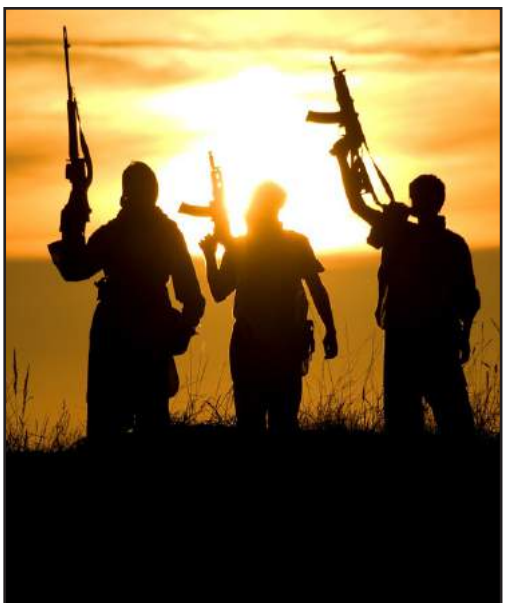

إن ظاهرة الإرهاب ما هي إلاّ تركيبة هجينة تجمع بين العديد من المكونات والخصلات المتناقضة، حيث سوّق بعضٌ من المحللين أن هذه المفردة هي غامضة التكونية والتركيب بقصد أو دون قصد، لكن لو تفحصنا هذه الظاهرة ودرسنا دلالاتها التكونية من خلال تبويب عناصر التفكيك والتحليل لوجدنا أن هذه الظاهرة هي عبارة عن كيانات تركيبية متناقضة اجتمعت في بوتقة تكونينة تجلت بظاهرة الإرهاب المتمثل ببروز بعض الجماعات الإرهابية مثل تنظيم (القاعدة، وداعش) وغيرهما، فظاهرة الإرهاب هي بنية تركيبة تجمع بين الظواهر الفكرية الشاذة من بعض التنظيرات الدينية، والتنضيد الاستخباراتي الموجه حيث وظفت هذه الظاهرة من أجل تنفيذ مشاريع استراتيجية دولية اتخذت من بعض الأزمات منحنى دولياً، وفي بعض الأوقات اتخذت منحنى إقليمياً، وأدرجت دائرة المصالح المتضاربة للقوى الدولية المتنفذة الإرهاب كمنطق استراتيجي لعولمة الأمن القومي ولتبريد صياغات التدخل الدولي في بعض الأقاليم الجيوبولتيكية من العالم، ومن أجل الوقوف أكثر حول التحليل الاستراتيجي الدقيق لهذه الظاهرة.

للكاتب علي زياد العلي

تتمثل التحديات غير المنظمة للأمن الوطني عموماً مجمل العوامل التي تشكل تهديداً مباشراً على الثوابت القيمية والتحتية لأي مجتمع، فالأمن الوطني العراقي يوجه جملة من التحديات المرئية التي تشكل خطراً مباشراً على منظومة الأمن الاستراتيجي، وهذه التحديات يمكن التماس حيثياتها وتأثيراتها بنحو عيني مباشر، لكن التحديات التي تشكل تهديداً أكبر على المنظومة الاستراتيجية للأمن الوطني هي التي لا يمكن التماس تأثيراتها مباشرةً على وحدات الأمن الوطني؛ لذا فإن التحديات غير المرئية للأمن الوطني العراقي تتجلّى بجملة من العوامل والمؤثرات التي تخصُّ قطاعات استراتيجية مهمة في الدولة، كقطاع البنى التحتية، التي تمسُّ تأثيراتها حياة المواطنين، فضلاً عن تحديات أخرى محدقة بالمنظومة الرقمية للعراق والمتمثلة بالتهديدات السيبرانية الإلكترونية، فضلاً عن تحديات زيادة السكان وضعف التخطيط الاستراتيجي.

أهمية منفذ «أوفاكوي» العراقي–التركي وأسباب تأخير تنفيذه

للكاتب علي ناجي

تشكّل المنافذ البرية أهمية اقتصادية كبيرة للبلدان المتجاورة لما تعطيه من واردات مالية نتيجة التبادل التجاري والسلع والبضائع، وهي أيضاً ممر سياحي لعبور الزائرين والسائحين بين الدول، فضلاً عن أنها بوابات أمنية للبلد.

وكلما كثرت المعابر الحدودية البرية لأي بلد، ازدادت وارداته الاقتصادية، وشكلت محوراً مهماً في قطاع النقل؛ لأنها أحياناً تكون ممرات عبور للدول غير المتجاورة، ولاسيما أن العالم تحوّل إلى أرض متواصلة مع بعضها بعضاً. إن دول جوار العراق أغلبها دولٌ مستهلكة للبضائع والسلع، وفي الوقت نفسه هي منتجة للطاقة النفطية، وبإمكان البلاد استغلال أراضيها الحدودية لتكون معابر ترجع بفوائدها لصالحه؛ وتكون كذلك مورداً يضاف لموارده المهمة كالنفط والسياحة، يُعدّ العراق من البلدان الاستهلاكية نتيجة تراكمات آثار الحروب، وغياب التخطيط الصحيح، وعدم تطوير منشآت الدولة ومؤسساتها ولاسيما القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية، على الرغم من امتلاكه ثروة نفطية هائلة يعتمد عليها في موازناته المالية، لكن هذا الاقتصاد الريعي لا يستطيع أن يؤمن متطلبات البلد ومستلزمات وشعبه.

إعادة تدوير مياه الصرف الصحي للاستفادة في الزراعة والبناء

للكاتب أحمد حسن علي

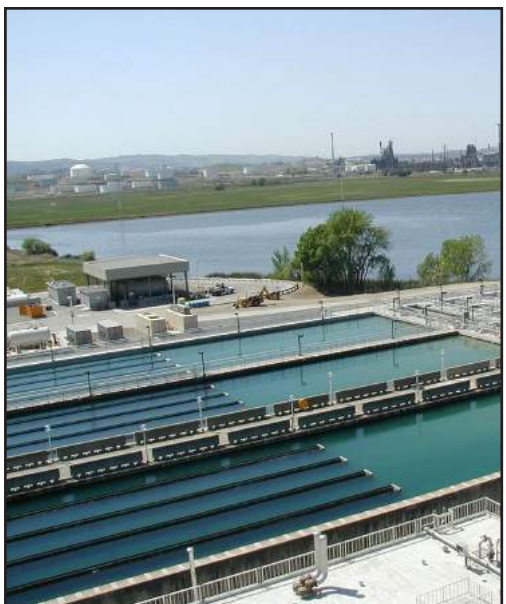

إن إعادة التدوير هو مصطلح يختصّ عادةً بالنفايات، كإعادة تدوير علب الألمنيوم، والزجاجات، والصحف، وغيرها، ولكنه أيضاً يشمل إعادة تدوير المياه، أي: إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها لأغراض مفيدة، مثل: الري الزراعي، والمناظر الخضر، والعمليات الصناعية، والبناء، وغيرها، حيث تعطي إعادة تدوير المياه وفرة في الموارد والمال.

وتتطلب المياه المعاد تدويرها للري معالجةً أقلّ من المياه المعاد تدويرها للشرب، وهناك بعض الدول مثل أستراليا وسنغافورة وبعض الولايات الأمريكية تستخدم هذه المياه في الشرب، ولم يبلّغ حتى الآن على أي حالات موثقة تخصّ المشكلات الصحية.

وفي بعض الولايات الأمريكية تستخدم أنظمة إعادة تدوير المياه غير القابلة للشرب في الولايات القاحلة مثل تكساس، ونيفادا، أما في الولايات المطرية مثل فلوريدا فتجمع مياه الصرف الصحي من قبل البلدية وتُعالج للاستخدام في الزراعة، والمناظر الطبيعية، وري الملاعب.

بيئة النافذة الواحدة في العملية الجمركية

للكاتب أحمد حسن علي

تهدف بيئة النافذة الواحدة إلى تسريع تدفق المعلومات بين القطاع التجاري والحكومة وتسهيله لتحقيق مكاسب مفيدة لجميع الأطراف المشاركة في التجارة عبر الحدود. ومن الناحية النظرية، يمكن وصف النافذة الواحدة بأنها منظومة تسمح للمتداولين تقديم المعلومات عبر هيئة واحدة؛ لتحقيق جميع المتطلبات التنظيمية الخاصّة بالاستيراد أو التصدير. أما من الناحية العملية، فإن بيئة النافذة الواحدة توفر فرصة فريدة سواء أكانت ورقية أم إلكترونية لتقديم جميع البيانات ومعالجتها لإصدار المستندات ذات العلاقة، إن بيئة النافذة الواحدة هي تطبيق عملي لمفهوم تسهيل التجارة، وتقليل الحواجز التجارية غير الجمركية، وتحقيق منافع فورية لجميع أعضاء المجتمع التجاري. ومن أجل تنفيذ بيئة النافذة الواحدة، ينبغي للحكومة أولاً تتسير تدفق المعلومات الخاصّة بالتجارة الدولية. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي لها تنسيق متطلبات البيانات القانونية ذات الصلة بالتجارة، وتقليلها إلى الحد الأدنى بمجرد أن تكون متطلبات للمعلومات الرسمية والتجارية، ويمكن ترشيد هذه المجموعات من البيانات بحيث توحّد فيما بعد لصالح المجتمع التجاري.

مكانة العراق في استراتيجية الشرق الأوسط الكندية

للكاتب علي زياد العلي

في بداية عام 2016 أعلنت كندا –على لسان رئيس وزرائها جاستن ترودو– استراتيجية أطلقت عليها (استراتيجية الشرق الأوسط)، تمحورت حول سبل تعزيز المصالح الكندية في المنطقة بنحو عام، وفي العراق بنحو خاص، حيث ركزت كندا في استراتيجيتها هذه على الجانب الأمني والإنمائي، كسبيل لتعزيز أمنها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة، حيث ستنفق أكثر من ملياريدولار على الأمن والاستقرار والمساعدة الإنسانية والإنمائية، تدعم كندا جهود الحكومة العراقية لاستعادة الاستقرار، وتهدئة الانقسامات المجتمعية، وبناء حكم فعال وشامل، وتحفيز النمو الاقتصادي، فالمشاريع الممولة من الحكومة الكندية في العراق خلال المدة من عام 2016 إلى عام 2019، تراوحت بنحو 240 مليون دولار، التي تشمل 179 مليون دولار من المساعدات الإنسانية، و38 مليون دولار من المساعدات الإنمائية، و24 مليون دولار في دعم الاستقرار والأمن في العراق، فمكانة العراق الاستراتيجية لدى كندا تتضح من التزام الأخيرة بدعم العراق في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية.

الإرهاب.. دوافعه وتداعياته على الأمن والسلم الدوليين

للكاتب أيمن عبد الكريم

منذُ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وما زال العالم يواجه عدة تحديات، وأفرزت تلك التحديات بعدة تغيرات في البلدان التي تعرضت لها، وتتمثل هذه التحديات بمستويات مختلفة منها اقتصادية وسياسية وأمنية، ولكن أكثر هذه التحديات تأثيراً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو التحدي الأمني، أو ما يُعرف بظاهرة الإرهاب التي أخذت تتسع شيئاً فشيئاً في العديد من دول العالم، تاركةً أثراً بالغاً يمسّ مجالات الحياة المختلفة، وقد أدّى هذا التحدي أيضاً إلى تغيير السياسات الخارجية لمعظم دول العالم على وفق ما يمليه الموقف الأمني، لتتسع هذه الظاهرة وتتطور بحسب معطيات الواقع السياسي والاقتصادي لتلك البلدان، فضلاً عن تطور أدواته وأساليبه من هدف إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، لقد شغلت ظاهرة الإرهاب حيزاً كبيراً في الأوساط الإقليمية والدولية ولاسيما بعد تعدد العمليات الإرهابية وتنوعها من حيث الزمان والمكان، وكذلك الاختلاف من حيث اتجاهات تعريفه، فهناك اتجاه مادي لتعريفه واتجاه موضوعي، فضلاً عن تمييز مصطلح الإرهاب عن المفاهيم الأخرى مثل (العنف السياسي، وحرب العصابات، والكفاح المسلح والجريمة السياسية) التي تقترب منه في التعريف، وتبتعد عنه من حيث الهدف والغاية.

تحليل اتجاهات النمو في تعيينات القطاع العام في العراق

للكاتب علي المولوي

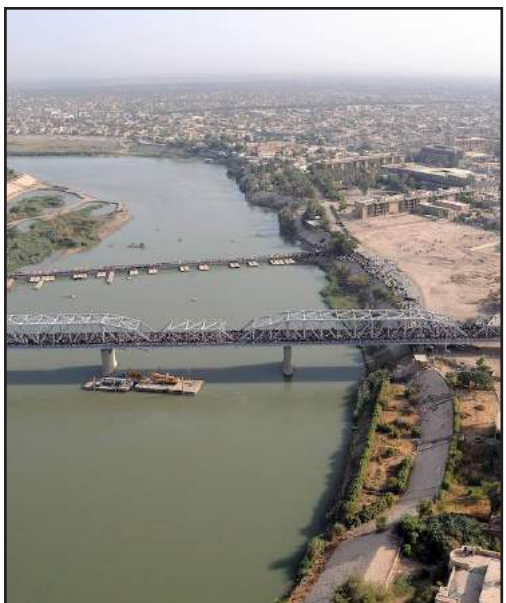

إن وصول العراق لاستقرار طويل الأمد في منطقة الشرق الأوسط لهو أمر صعب التحقيق، إذ يتطلب التزاماً قوياً من القادة السياسيين العراقيين بتطوير نظام اقتصادي ومالي مستدام قادر على استيعاب الصدمات المستقبلية للبلاد. وقد واجهت الحكومة العراقية –بعد أن سقطت عدة محافظات عراقية تحت سيطرة تنظيم داعش في عام 2014– تحدي استرجاع الأراضي المغتصبة من الإرهابيين، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة مالية تعكر صفو الحملات العسكرية في مكافحة الإرهاب. وفي الوقت الذي تراجعت فيه أسعار النفط التي من غير المحتمل أن تصل –كما هو سابقاً– إلى 100 دولار للبرميل الواحد، كان تركيز صناع القرار ينصبّ حول محاولة إيجاد سبل للسيطرة على الإنفاق العام من أجل استيعاب الانخفاض الحاصل في عائدات النفط. ويتمثل محور هذا التحدي في الحاجة إلى مراقبة الزيادة الحاصلة في موازنة رواتب الموظفين وتعويضاتهم في القطاع العام من أجل إعادة توجيه الإنفاق نحو الاستثمار الرأسمالي والخدمات الاجتماعية التي يكون فيها العراق بأمس الحاجة إليها للتعامل مع أولويات البلاد الملحة ما بعد الحرب.

تعكس التحديات التي واجهتها تجربة ألمانيا الأخيرة في العراق الطبيعة المعقدة والديناميكية للتدخل في مناطق الصراع بمنطقة الشرق الأوسط، وقد شكّل التداخل بين الاهتمامات الإنسانية ومصالح الأمن القومي الحجر الأساس لقرار ألمانيا الأولي بنشر جنودها في شمال العراق؛ ولكن بمجرد وصولهم إلى هناك كان الواقع المعقد وديناميكيات القوة المتغيرة تعني أن على ألمانيا إعادة موازاة مشاركتها من أجل الحفاظ على تأثيرها وسيطاً نزيهاً في العراق.

وبعد مرحلة الخلاص من تنظيم داعش الإرهابي توافقت مصالح ألمانيا في تحقيق أمنها الداخلي، مع ضرورة تحقيق الاستقرار في محافظات العراق المحررة، وتفعيل اقتصاد البلاد بجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأظهرت تجربة ألمانيا في العراق أنه من المهم تمكين الجهات الفاعلة المحلية لأخذ زمام المبادرة، والحفاظ على التنسيق الوثيق مع الحكومة المركزية؛ لضمان المشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين. وهناك مجال كبير لتوسيع هذه التنسيقات، في الوقت الذي تتبع فيه أوروبا نهجاً أكثر استباقية وتفاعلية في الشرق الأوسط.

الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق

للكاتب علي زياد العلي

يكمنُ أحد الجوانب الأكثر أهميةً لموضوعة مكافحة الإرهاب في العراق في التعمق بدراسة التهديدات الإرهابية التي باتت تظهر بالآونة الأخيرة في بعض المناطق الشمالية والشرقية من البلاد، والتي أضحت تمثل تهديداً صارخاً للمكتسبات الأمنية التي تحققت بعد النصر العسكري على تنظيم داعش. وانطلاقاً من القاعدة الاستراتيجية لحركة التهديدات الأمنية ومساراتها التي تستند إلى ''أن أي ظاهرة إرهابية لا يمكن أن تستمر على وضعها الذي هي عليه، فهي إما أن تشهد مزيداً من التطور وإما أن تشهد نوعاً من التراجع وصولاً إلى التلاشي النهائي''؛ لذلك يمكن القول إن من أولويات اهتماماتنا في هذا الموضع، البحث عن سبل تعضيد الجهد الأمني ومكافحة الإرهاب وتعضيد الجهد العسكري والاستخباراتي للقضاء على مكامن ما تبقى من التهديد الإرهابي، حيث تنصب إشكالية الموضوع في إيجاد السبل والأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق، مع الأخذ بالحسبان أن ظروف المرحلة الأمنية في الوقت الحاضر تختلف كلياً عن المرحلة السابقة، ولاسيما في شكل التهديدات الإرهابية والأسلوب الواجب اتباعه لمعالجة هذه التحديات.

حقيقة النوايا الإيرانية من إغلاق مضيق هرمز الدولي

للكاتب حيدر الخفاجي

تترك قضية منع إيران من تصدير نفطها ردود فعل متعددة من بعض الدول المعادية لطهران أو التي لها علاقات معها؛ وهذا الأمر يترك آثاراً خطرة على التجارة في الشرق الأوسط وحتى على أوروبا وأمريكا.

وكرد فعل إيراني بهذا الصدد صرح رئيس الجمهورية الإسلامية حسن روحاني في مؤتمر صحفي عقده في جنيف–سويسرا، قائلاً: «لا يوجد مبرر لعدم تصدير النفط الإيراني بينما يجري تصدير نفط المنطقة». وقد أعلن فلاحت پيشه – رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الأمن القومي الإيراني– أن الولايات المتحدة تفرض سياسة مغايرة، وأن عملها انتهاك صارخ للقوانين والقواعد الدولية.

وعلى الرغم من امتناع روحاني عن توضيح تصريحاته من حيث تضمنها تهديدات أو لا، إلا أنه بعد يوم من تصريحاته ارتفع الخام الأمريكي بمقدار 1.17 دولار واصلاً إلى 75.11 دولار للبرميل الواحد، ويعد هذا الارتفاع هو الأعلى منذ تشرين الثاني لعام 2014، فيما ارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 1.03 دولار ليصل إلى 78.33 دولار للبرميل الواحد.

يمثّل حلف شمال الأطلسي (الناتو) منظومة أمنية استراتيجية لها ثقلها العالمي لما يمتلكه من قوة وقدرات استراتيجية، فضلاً عن الإمكانات العسكرية للدول الأعضاء كالولايات المتحدة والدول الأوربية إذ يبلغ عدد الأعضاء 29 دولة. ويشارك الناتو بالعديد من العمليات في مجال مكافحة الإرهاب في العراق، ومنها دخوله بالتحالف الدولي ضد داعش الذي كان له أثر كبير في عمليات مكافحته، حيث شاركت 23 دولة من أعضاء الناتو في جهود التدريب والدعم العسكري للعراق من خلال تقديم المنح المالية والتمويل العسكري والمعدات؛ إذ إن الحلف يعدّ العراق (الشريك الاستراتيجي في الشرق الأوسط)، فالناتو عمل على تطوير العلاقات الاستراتيجية مع العراق التي تجلت بدايةً من البعثة التدريبية التي تعرف اختصاراً بـ(NTM-I) التي بدأت فعلياً من العام 2004، حيث دُرِّب أكثر من 15,000 الف ضابط عراقي.

للكاتب علي ناجي

منح الدستور العراقي في مواده من (116 - 121) الأحقية لإقليم كردستان بممارسة عدد من الصلاحيات تشريعية منها وتنفيذية التي تتخذ من قبل برلمان الإقليم الذي يقرّ بدوره قوانين وقرارات خاصة بقضايا مثل الصحة، والتربية، والتعليم، والأمن الداخلي، والزراعة، والاقتصاد، وغيرها.

وتجرى انتخابات برلمان كردستان العراق في كل أربع سنوات، وفي 30 من أيلول المقبل سيشهد الإقليم انتخابات نيابية لتشكيل الدورة التشريعية الخامسة له.

وسيختار ناخبو الإقليم 111 نائباً عبر دائرة انتخابية واحدة، وسيتيح ذلك فرصة كبيرة للمرشحين بالفوز دون الاعتماد على أحزابهم أو مناطق سكانهم.

ويتنافس في هذه الانتخابات 709 مرشحين ضمن تحالفين، وثمانية كيانات على 100 مقعد، وهذه الأخيرة -١٠٠ مقعد- يطلق عليها المقاعد العامة، و64 مرشحاً آخر ضمن 19 كياناً ممثلين "كوتا" وتكون حصتهم 11 مقعداً، وقد نص القانون أيضاً على تقسيم مناصب البرلمان على أساس الجنس بـ 77 مقعداً للرجال و34 للنساء.

للكاتب علي زياد العلي

إن توجه السياسة الخارجية العراقية نحو سياسة أكثر اتزاناً نابع من التوجهات الجديدة للحكومة العراقية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، التي تعاني من إرهاصات تؤثر على أمن العراق واستقراره استناداً إلى نظرية التأثير الارتدادي السلبي، فالمواقف المحايدة التي اتسمت بها السياسة الخارجية للعراق تعطي انطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الأزمات والصراعات الإقليمية المتعاقبة، ومن جهة أخرى ليس من السهولة بقاؤه خارج إطار التفاعلات السياسة الإقليمية، ولاسيما أنه بدأ يبحث عن دوره الإقليمي المنتظر، من خلال تجسيد الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة، فضلاً عن اتباع الانفتاح الاستراتيجي مع جميع القوى الفاعلة؛ الذي مهد بدوره لصياغة دور فعال حيال الأزمات الإقليمية بما يتلاءم مع مصالحه الداخلية وتطلعاته الإقليمية، فاستدراك الوضع الإقليمي للعراق في ضوء صياغته الجديدة لسياساته الخارجية التي يمكن الاستدلال على معالمها من خلال قراءة الموقف الخارجي العراقي حيال الأزمات الإقليمية، فيتجلى الموقف الخارجي باتباع سياسة الحياد والانفتاح الاستراتيجي على جميع الأطراف، وهو ما يمهد لدور إقليمي ريادي سيؤديه العراق في الحقبة المقبلة لصياغة توازن إقليمي جديد يتخذه العراق اللاعب الموازن لمثلث القوى الإقليمي الذي يضم كلاً من (إيران–تركيا–السعودية).

الاقتصاد الإيراني بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي

للكاتب حيدر الخفاجي

مع اقتراب الذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي في عام 1979، سيواجه الإيرانيون بداية مرحلة اقتصادية جديدة ابتدأت من يوم 6 آب 2018 بدخول العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ، إذ مذّ تفعيل الاتفاق النووي في عام 2015 يشير خبراء الاقتصاد، إلى أن الاقتصاد الإيراني حصد فوائد الاتفاق بدرجة كبيرة، على الرغم من عقبات تطبيع العلاقات الإيرانية مع المصارف الغربية.

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي، الصادر في آذار الماضي فإن الاقتصاد الإيراني شهد عودة قوية للنمو في أعقاب رفع الحظر الغربي، متوقعاً أن يرتفع بمعدل ٣.٣٧٪ في نهاية العام المالي 2017/ 2018.

تأثيرات انخفاض قيمة العملة التركية

للكاتب أحمد حسن علي

تسبّب تفاقم الخلاف بين الولايات المتحدة وتركيا بتوتر العلاقات بين البلدين في حالة لم تشهدها البلاد إلا عام 1974 حينما اجتاحت القوات التركية شمال قبرص، واقتربت العلاقات بين البلدين حليفي الناتو –حينها وحتى الآن– من نقطة الانهيار.

لقد أدّت مجموعة من العوامل إلى الأزمة الحالية في تركيا، وبدأ تأثر العملة بشدة بفعل الانقلاب الفاشل ضدّ الرئيس رجب طيب أردوغان في عام 2016، حيث تطورت الأمور السياسية بعد الاستفتاء المثير للجدل في 2017 الذي منح على إثره أردوغان صلاحيات واسعة.

واندلعت الأزمة الحالية التي تسارعت من خلال تغريدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن استمرار احتجاز القس الأمريكي أندرو برونسون، بتهمة الإرهاب والتجسس لصالح الولايات المتحدة ودعم الانقلابيين، منذ سنتين تقريباً بعد حملة اعتقالات واسعة النطاق في تركيا إثر فشل الانقلاب العسكري.

الكهرباء في العراق.. المشكلة والحلول

للكاتب حيدر الخفاجي

باتت قضية تلبية موارد الطاقة بنحو يحقق المأمونية في العراق مصدر قلق رئيس لقطاع الكهرباء بالبلاد، إذ يقلل المختصون من إمكانية تلبية ذروة الطلب حالياً، ولاسيما أنه الآن بمقدار نحو 50% مما هو مطلوب. وبكل تأكيد ستتجاوز ذروة الطلب على الكهرباء القدرات المتاحة للمحطات الحالية في السنوات المقبلة. ومما ذُكر آنفاً فإن توقيت التعاقد على بناء محطات جدد عامل مهم لكنه لن يخلو من معوقات أهما توافر الوقود، ومشكلات فنية أخرى غير متوقعة كالإخلال باتفاقات إنشاء المحطات.

إن مشكلة الطاقة الكهربائية في العراق ليست وليدة اليوم، فالبلاد تعاني من نقص حاد بالطاقة منذ العام 1990، وقد تراكم هذا الأمر بعد العام 2003 بسبب تهالك محطات التوليد القديمة الذي رافقته عمليات التخريب خلال السنوات الماضية؛ لتزداد إثر ذلك ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين من (14-20) ساعة يومياً؛ وهو ما حرى بهم أن يعتمدوا مولدات الطاقة الأهلية، أو المولدات المنزلية الصغيرة وكلتاهما تضيف أعباء مادية كبيرة على الأهالي.

إذا أردنا بيان أوجه التشابه بين النظامين الصحيين في العراق ومصر سنجد أن التشابه كبير بينهما، لكنهما من حيث الاختلاف يتغايران بتصحيح المسار الصحي في البلدين؛ إذ قررت الحكومة المصرية اعتماد سلسلة من الإصلاحات أهمها أنها تسعى في العام المقبل إلى تطبيق نظام صحي مشابه للنظام البريطاني وتغيير واقع المؤسسات الصحية المصرية التي شهدت –وما تزال– انتقادات كبيرة. وستستهدف هذه الورقة قراءة لهذه الإصلاحات الصحية التي قد تكون مفيدة في إصلاح الواقع الصحي العراقي.

وقد وافق البرلمان المصري في كانون الأول ٢٠١٧ على قانون جديد للتأمين الصحي على المستوى الوطني، لكن هذا القانون أثار جدلاً كبيراً ومناقشات مستفيضة بين نقابة الأطباء المصرية المعارضة للقانون ونواب البرلمان الذين اعتمدوا بالأغلبية الأنموذج البريطاني للنظام الصحي.

ويعدُّ قانون التأمين الصحي الجديد محاولة حكومية للتغلب على أوجه القصور في النظام القديم الذي يراه كثيرون نظاماً فاشلاً لا يحمي حقوق المرضى، فالنظام الصحي في مصر كان –وما يزال– يتعرض لانتقادات شديدة لعدم استيفائه المعايير المطلوبة.

المدارس الخاصة أهي الحل الأمثل لأزمة التعليم في العراق؟

للكاتب حيدر الخفاجي

تزيد نسبة الشباب من سكان العراق لمن هم دون 25 سنة على 60 %؛ ويتطلب لتعليم هؤلاء بذل جهد كبير جداً؛ وعليه تتعرّض البلاد لضغوط كبيرة من أجل توفير فرص تعليمية لهذا العدد المتزايد من الشباب الذين يتطلعون إلى بناء مستقبلهم على الرغم من الصعوبات المستمرة في أعقاب سنوات الحروب والعقوبات التي فُرضت على البلاد، وقد لوحظ أن هنالك حماساً مشتركاً بين الطلبة للتعليم في جميع أنحاء البلاد، ففي السنوات الأخيرة ارتفعت معدلات التحاق الطلبة بالمدارس الابتدائية بنحو 4.1 % سنوياً. فضلاً عن تضاعف إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي من 3.6 مليون في عام 2000 إلى 6 ملايين في عام 2012، لكن التحديات التي تواجه قطاع التعليم ما تزال كبيرة؛ فمنذ عام 2013 لم يحصل 13.5 % أو 1.2 مليون من الطلبة في سنّ الدراسة على التعليم الأساس، أما طلبة المدارس فقد كانت معدلات الرسوب والتسرُّب الكبيرة حقيقة محزنة، ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع عدد التلاميذ بالتزامن مع الأزمة المالية الأخيرة في العراق إلى مزيد من التدهور في التعليم في حال عدم التوصُل إلى حلول في الوقت الملائم.

إيران وأمريكا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

للكاتب حيدر الخفاجي

انطلقت أعمال الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في نيويورك الأسبوع الماضي وسط تطورات سياسية تخص المشهد الإيراني، حيث طرأت تغييرات مهمة منذ العام الماضي على الملف الإيراني، ولاسيما مع التركيز الأمريكي على ضرورة مواجهة النشاط الإيراني في المنطقة. فبعد أشهر من تصريحات شديدة اللهجة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد طهران، وإعلان نية في تشديد العقوبات على طهران بحلول تشرين الثاني لهذا العام، وهناك تحرك أمريكي في المنطقة لوضع سياسات خارجية ضمن استراتيجية واسعة مع حلفاء لمواجهة إيران. لقد شجع هذا التوجه على تسريع وتيرة العمل، أمام بعض الدول العربية للاستفادة من المصالح التي تتلاقى مع واشنطن في هذا المجال.

في أثناء الأشهر الأخيرة وبعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، اتخذ الرئيس روحاني مواقف متوافقة مع المرشد الأعلى في إيران السيد الخامنئي، إذ أغلق الباب بوضوح أمام كل التكهنات التي تحدثت بشأن الحوار بين الطرف الإيراني والأمريكي، متخذاً مواقف أكثر صلابة بما يخصّ سياسة إيران الخارجية.

من بين أهم الأسئلة التي تنتظر الحكومة العراقية المقبلة، هي: كيفية خفض الإنفاق في القطاع العام، وكيفية معالجة احتياجات 2.5 مليون عراقي إلى العمل عاجلاً؟ فمع وصول معدل البطالة الوطني إلى عتبة 16 % يوجد إجماع داخل دوائر صُنّاع السياسة على أن يتركز خلق فرص العمل على القطاع الخاص بدلاً من الاستمرار في زيادة التوظيف بالقطاع العام. ومن دون تأمين الاستثمارات الأجنبية في البلاد وزيادة الأجور في القطاع العام، ستكون معالجة مستويات بطالة الشباب –التي تقدر بنحو 36 %من معدل البطالة الوطني– صعبة جداً على المدى القريب، ويتمثل أحد الحلول في النظر إلى ما يمكن تقليصه من شركات الدولة غير المنتجة؛ لتقليل تكاليف التشغيل المتضخمة الناجمة عن الإفراط في التوظيف، ولخلق فرص عمل في القطاعات الإنتاجية، وتُعَدُّ الشركات المملوكة للدولة الثغرة السوداء في الإنفاق بالقطاع العام؛ كونها كيانات ذاتية التمويل؛ مما يعني أنها غير داخلة في الموازنة العامة. ولا تُعَدُّ هذه الكيانات مربحةً إلى حدٍ كبيرٍ؛ لاعتمادها على القروض المقدمة من البنوك المملوكة للدولة والمنح الخاصة من ميزانية الحكومة؛ لتغطية النفقات الأساسية بما في ذلك الرواتب.

التغييرات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية

للكاتب أحمد حسن علي

قبيل الحديث عن التغييرات الاجتماعية التي حصلت في تركيا إبان عهد حزب العدالة والتنمية، لا بدّ من النظر إلى تأريخ البلاد الحديث لمعرفة هذه التغييرات التي حصلت بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، إذ انتقلت تركيا من دولة ذات طابع اجتماعي إسلامي يقوم على الخلافة العثمانية إلى دولة علمانية جمهورية بشكل قسري، دخلت فيه الجمهورية في خلاف حاد مع فئة كبيرة من المجتمع التركي وحاولت إرغامهم على التخلي عن التقاليد الإسلامية أو العادات المحافظة، لكنها لم تنجح، وجلبت ثورة مصطفى كمال أتاتورك لتحديث تركيا العديد من التبعات على الشعب التركي اجتماعياً ودينياً وسياسياً، ففي الجوانب الاجتماعية والدينية، يمكن عدّ نبذ التقاليد الإسلامية وثقافتها واحدة من العوامل الرئيسية للتغيرات الاجتماعية والدينية في تركيا الحديثة، إن الإصلاحات التي أجراها أتاتورك انتجت نظاماً جديداً للحياة على أساس النمط الغربي. وصارت تركيا من حينها وصاعداً دولة علمانية تماماً. وفي الحقيقة، إن سياسات كمال أتاتورك لإنهاء الدور السياسي للإسلام أو إلغاء الإسلام من الحياة السياسية على ما يبدو كانت محاولة منه لإلغاء الإسلام في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية أيضاً.

يُعَدُّ العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الدولة وقوتها من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، فهو يحدد أهميتها الاستراتيجية، إذ يحتل العراق أهمية كبيرة في أروقة السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب العالمية من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية. وتتمثل الأهمية الجغرافية للعراق؛ كونه واقعاً في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم، وفي كونه الجسر الأرضي المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرق العالم وغربه، والمتمثل في بحر العرب، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط؛ وبفضل هذا الموقع أصبحت للعراق مكانه مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية. وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذا البلد كونها يمتلك خامس أكبر احتياطي النفط في العالم فضلاً عن الغاز الطبيعي، ولأنه أيضاً كالجسر الرابط بين آسيا–أفريقيا، وتركيا والخليج العربي، ويمكن أن يكون الموقع الجغرافي للعراق ممراً لربط الغرب والشرق لعدد من المشاريع الاستراتيجية كالكيبل الضوئي ونقل الطاقة «النفط والغاز» من الخليج العربي إلى أوروبا.

مستقبل التحالف الروسي–الإيراني–التركي

للكاتب أحمد حسن علي

لم يكن في الحسبان حين بدء الحرب السورية أن يمكن لتحالف ثلاثي بعد سبع سنوات الظهور وتغيير توازن القوى في الشرق الأوسط؛ ما قد يؤدي إلى تفكيك حلف الناتو أو احتمالية خروج تركيا منه مع أنها تشترك بثاني أكبر قوات بهذا الحلف.

إن هذا التحالف الثلاثي يجعل من الصعوبة بمكان على إدارة الرئيس الأمريكي ترامب أن ينجح في حصار إيران، فضلاً عن إجهاض مشروع الإقليم الكردي في سوريا التي تعدها الولايات المتحدة من أفضل حلفائها في المنطقة.

والغريب في هذا التحالف الثلاثي –الروسي، والإيراني، والتركي– أن البلدان الثلاثة تمتلك أجندات مختلفة عن بعضها بسياسات مغايرة عبر مزيج من الأهداف الداخلية والخارجية. وباختصار: إن هذا التحالف ”هش ومعقد“، وإن استمراره في مواجهة أي تحرك عسكري مشترك –أمريكي بريطاني فرنسي– على سوريا غير واضح، ولكن على المدى البعيد سيبقى التحالف قائماً بعد انتهاء الحرب السورية.

تصميم نهج جديد لإصلاح الإدارة المالية العامة في العراق

للكاتب علي المولوي

تواجه مسيرة إعادة إعمار العراق العديد من التحديات، إذ تحتاج الحكومة الجديدة إلى التحرك بحذر إن أرادت الحفاظ على الاستقرار الاقتصاد الكلي والانضباط المالي، بينماتحاول تلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين، عبر تحسين تقديم الخدمات، وخلق الوظائف، وحماية المكاسب الأمنية؛ ونتيجة لذلك، ليس هناك شك في أن الحكومة ستضطر إلى زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وإعادة فتح التوظيف في القطاع العام للتقليل من معدلات البطالة، والاستمرار في الاستثمار في قطاع الأمن؛ لضمان جاهزية قوات الأمن العراقية لمواجهة أي خطر إرهابي صاعد.

وانعكست هذه الضرورات في الموازنة الاتحادية لعام 2019 بوضوح، إذ كشفت المسودة الأولية للموازنة التي تقدّم إلى مجلس الوزراء عن زيادة بنسبة 23% في إجمالي الإنفاق مقارنة بعام 2018، في حين من المتوقع أن يزداد إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 16% عند حوالي 90 مليار دولار، وسيزيد عدد موظفي القطاع العام المدرجين في الموازنة بمقدار 46،000 شخص؛ ونظراً لارتفاع أسعار النفط عما كان متوقعاً، يبدو أن بعض التدابير ستُتخذ للتخفيف من التقشف إلى حد ما.

ما الآثار المترتبة على انتخابات التجديد النصفية الأمريكية في الشرق الأوسط؟

للكاتب سجاد نشمي

صوّت الأمريكيّون في السادس من تشرين الثاني للعام الحالي في انتخابات التجديد النصفية، التي شهدت استمرار النهج التأريخي الذي يسيطر فيه الحزب المعارض على مجلس النواب، وفاز الديمقراطيون بالمقاعد الـ 218 اللازمة للسيطرة على مجلس النواب المؤلف من 435 مقعداً، مع احتفاظ الجمهوريين بالأغلبية في مجلس الشيوخ. وتعدُّ هذه الانتخابات بمنزلة استفتاء على الرئيس (دونالد ترامب). وتشير النتائج إلى أنه سيواجه معركةً صعبةً للاحتفاظ بالرئاسة في انتخابات عام 2020، إذ لم يزد الرئيس من أعداد المؤيدين له على المستوى القومي، وقد خسر حزبه في ولايات مهمة لصالح الديمقراطيين، وأكدت نتائج الانتخابات استبيانات الرأي بشأن نسب تأييده المنخفضة في العامين الماضيين. ومن المرجح أن يترأس مجلس النواب الجديد (نانسي بيلوسي) –التي ترأست البرلمان الأسبق من عام 2007 إلى عام –2011، وستقود الجهود الديمقراطية لتحدي ترامب والحزب الجمهوري في المدة التي تسبق عام 2020. وقد بدأ مجموعة من المرشحين الديمقراطيين للرئاسة بالظهور على الساحة، ومن أبرزهم نائب الرئيس السابق (جو بايدن).

للكاتب أحمد حسن علي

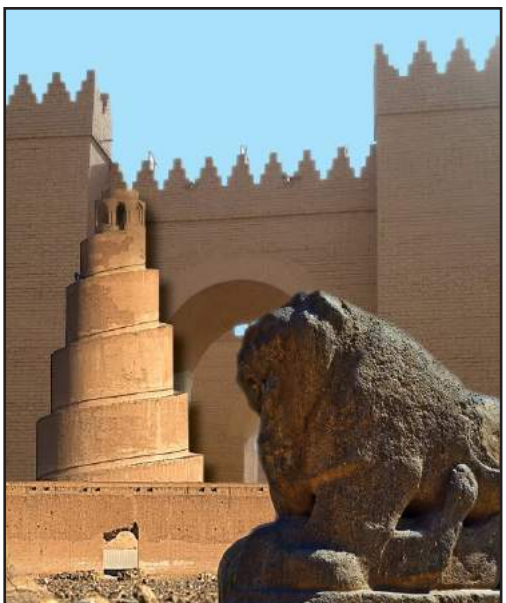

باتت السياحة قطاعاً مهماً ذا تأثير جوهري على تنمية الاقتصادات، إذ تعمل السياحة على توفير فرص العمل وزيادة الناتج القومي للبلدان. وصار القطاع السياحي لكثير من الدول مصدراً مهماً للدخل القومي. وتعتمد قدرة الاقتصاد الوطني لدولة ما على الاستفادة من السياحة بالاستثمار في تطوير البنية التحتية اللازمة، ومقدرة تلك الدولة على توفير احتياجات السياح.

ولدى العراق إمكانات سياحية ومقومات لتطوير هذا القطاع بمختلف أشكاله بعد رسم سياسة واضحة لجذب المستثمرين. وفي هذه الورقة نعرض دراسة عن فرص التنمية السياحية وتحدياتها في العراق، وتأثيرها في الاقتصاد العراقي، ومدى احتمالية زيادة الدخل القومي، وتوفير الكثير من فرص العمل للسكان.

وضعت أسس ''الاقتصاد الكلاسيكي ''على يد العالم الأسكتلندي آدم سميث في العام 1776 بكتابه الشهير ''ثروة الأمم''؛ إذ أطّر سميث في هذا الكتاب أربعة أنواع من رأس المال الثابت كثروة للمجتمعات، وكان واحد من هذه الأطر هو ''القدرات المكتسبة لأفراد المجتمع''. ولأن المجتمعات آنذاك كانت تعيش عصور الجهل، والتخلّف، والقبلية، والتناحر، والفقر، فهي كانت بأمسّ الحاجة لأفكار كأفكار سميث للنهوض بها؛ ولكن آنذاك –ونتيجة الإقطاعية– كان الاهتمام منصباً في الاستثمار بالارض، والأبنية، والزراعة، والمصانع، والمشاريع الربحية بدلاً من الاستثمار في الأفراد، إذ لم تلقَ أفكاره في هذا الشأن اهتماماً كافياً من قبل الباحثين، والمهتمين بالشأن الاقتصادي، والحكومات آنذاك، لقد وضعت أفكار آدم سميث في خمسينيات القرن الماضي وستينياته وسبعينياته على الطاولة من قبل غاري بيكر ويعقوب مينسر –وهما خبيران اقتصاديان من جامعة شيكاغو–، إذ أجريا عدة أبحاث معمقة ومكثفة عن المعرفة، والعادات، والسمات الاجتماعية والشخصية، والإبداع للأفراد، وتأثيرها في أداء العمل، ومن ثم الناتج الاقتصادي والتنموي الحاصل من هذه الأعمال.

المقالات المترجمة

الاقتصاديون من الزهرة، والسياسيون من المريخ – كيف تتكوّن العلاقة بين الاقتصاديين والسياسيين؟ ..... فاطمة نجفي
هل سيكون حزب العدالة والتنمية في المعارضة؟ ..... علي سيرمان
نهج إيران وروسيا تجاه النظام الدولي ..... محمد كاظم سجادپور
2017 سنة قياسية للصادرات النفطية العراقية ..... بين لاندو
الأمور في سوريا ليست على ما يرام ..... سامي كوهين
ما الذي يجعل بلد ما عظيماً؟ ..... أماندا روجيري
ارتفاع أسعار النفط تركت العملات المرتبطة به في مهب الريح ..... سمية فيشامبايان
أنقرة بحاجة إلى الطاقة والعالم الجديد ..... ديليب هيرو
الطاقة المتجددة ستكون أرخص من الوقود الأحفوري في غضون عامين ..... بريان سباين
عودة المصافي العراقية ..... سامية كولاب
التطرّف ومستقبل الدول الهشّة في آسيا الوسطى ..... إحسان تقوايى نيا
الرئيس شي يضع الصين في صِدام وشيك مع التأريخ ..... ماكس فيشر
مجالات التعاون بين إيران وروسيا في إقرار الاستقرار والأمن في أفغانستان ..... الدكتور ماندانا تيشه يار
الناتو والمثلث الاستراتيجي: أمريكا – تركيا – روسيا ..... أعظم سلامتي
واقع مرشحي الانتخابات الرئاسية التركية وصعوبة التنافس مع أردوغان ..... محمّد علي دستمالي

تأثيرات المياه في ضعف العلاقة بين العراق وتركيا ..... إريكا سولومون – لورا بيتل
3000 فكرة تعليمية جديدة – كيفية اختيار الأفضل منها ..... ريبيكا وينثروب
هل يتبنى لبنان دوراً روسياً كبيراً؟ ..... نور مساحة
هل من الممكن أن يلتئم جرح الانقسام الشعبي في ليبيا؟ ..... أندرو سيجر
استراتيجية ميناء عُمان الجديد ..... جورجيو كافييرو
لماذا يحيل ترامب قضية إيران إلى مجلس الأمن الدولي؟ ..... صحيفة تابناك الايرانية
الاقتصادات الناشئة تزيد من مستويات النفايات العالمية ..... جان بيوتروسكي
دراسة الوضع القانوني لإغلاق مضيق هرمز من قبل إيران بموجب القانون الدولي ..... جاويد منتظران
طهران تريد هزيمة واشنطن على الساحة الدبلوماسية ..... أمير علي أبو الفتح
سد الثغرات في الموازنة عبر إدارة الثروة العامة ..... مجلة الإيكونوميست–النسخة المطبوعة
تزايد عسكرة البحر الأبيض المتوسط بسبب نزاعات عمليات الاستكشاف ..... متين غوركان
استمرار مشكلات تركيا الاقتصادية مع دخولها العام الجديد ..... مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية والأمنية الأميركي

info@bayancenter.org